جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين

إعداد
رغد كامل توفيق مشاقي

إشراف
د. محمد شراقة
د. سامح عطعوط

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين

إعداد

رغد كامل توفيق مشاقي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/07/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. محمد شراقة / مشرفاً رئيسياً	.....
2. د. سامح العطعوط / مشرفاً ثانياً	.....
3. د. عبد الفتاح السرطاوي / ممتحناً خارجياً	.....
4. د. مفيد الظاهر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بشكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك،

إلى منارة العلم

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكئ على قطرات حبر مملوءة بالفرح

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

إلى القلب الكبير... أبي

إلى من منحتني الحنان والحب

إلى ينبوع الصبر والأمل

إلى من كانت دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى القلب الناصع بالبياض... أمي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، أخي الحبيب إيهاب

إلى من أرى التفاؤل في أعينهن،

إلى من أرى السعادة في ضحكاتهن

إلى القلوب الطاهرة رياحين حياتي، خواتي
(نرمين، كنوز، خيرية، رواء، بلسم، تقوى، وجد)

إلى من زرع التفاؤل في طريقي

إلى من قدم لي كل العون، مديري السيد أنس نصار

إلى الروح التي سكنت روحي

إلى من سهّل كل الصعب

إلى زملائي وزميلاتي في رحلة الدراسة (ماجستير المنازعات الضريبية)

الشّكر والتّقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

أما بعد

انطلاقا من العرفان بالجميل وعرفانا منّي بالفضل أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى من أضاء بعلمه عقل غيره وهدى بالجواب الصحيح مسيرة سائله

إلى مشرفي الرئيسي الدكتور محمد شراقة، على ما بذله معي من جهد كبير، ومتابعة مستمرة حتى أنجز هذا البحث.

كما أقدم جل تقديري واحترامي الى مشرفي الثانوي الدكتور سامح العطعوط، فهو صاحب الفضل العظيم والخير العميم علي في سيري بهذا البحث الذي لم يتردد لحظة في تقديم المساعدة..

كما أتقدم بالشكر العميق إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة ودورهما في إصلاح جوانب القصور وإبداء الملاحظات القيمة والرأي السديد،

وإنه ليطيب لي وليسعدني أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى جامعة النجاح الوطنية التي فتحت ذراعيها لكل المتعطشين للعلم والمعرفة نسأل الله العلي العظيم أن يحفظها ويبقيها منارة للعلم والعلماء،

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرّسالة الّتي تحمل العنوان:

أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أي درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أي مؤسّسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	اسم الطالبة: رغد كامل توفيق حسافي
Signature:	التوقيع:
Date:	التاريخ: 15/07/2021

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	هـ
الإقرار	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	ي
فهرس الملاحق	ل
الملخص	م
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
متغيرات الدراسة	5
منهجية الدراسة	6
الدراسات السابقة	6
التعقيب على الدراسات	14
الفصل الثاني: الإطار النظري	**16**
المبحث الأول: السياق والإطار العام للتأجير التمويلي	17
المطلب الأول: التطور التاريخي	18
الفرع الأول: ظهور عقد التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية	19
الفرع الثاني: انتقال عقد الإيجار التمويلي إلى الدول الأوروبية	21
الفرع الثالث عقد التأجير التمويلي في باقي دول العالم	22
المطلب الثاني: مفهوم التأجير التمويلي	24
أولا: مفهوم التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية	25
ثانياً: مفهوم التأجير التمويلي في التشريع الفرنسي	26

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: تعريف التأجير التمويلي في التشريع المصري	27
رابعاً: تعريف التأجير التمويلي في التشريع اللبناني	28
المبحث الثاني: قطاع التأجير التمويلي في فلسطين	29
المطلب الأول: المفهوم العام لقطاع التأجير التمويلي	29
الفرع الأول: التأجير التمويلي في التشريع الفلسطيني	29
الفرع الثاني: صور عقد التأجير التمويلي	30
الفرع الثالث: أطراف عقد التأجير التمويلي	31
الفرع الرابع: أهمية التأجير التمويلي	31
الفرع الخامس: مزايا التأجير التمويلي	32
المطلب الثاني: قانون التأجير التمويلي في فلسطين	34
الفرع الأول: أهمية وجود قانون ينظم عمليات التأجير التمويلي	35
الفرع الثاني: شركات التأجير التمويلي في فلسطين	36
المطلب الثالث: الواقع الضريبي لشركات الـــتأجير التمويلي في فلسطين	40
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**47**
مجتمع الدراسة وعينتها	48
أداة الدراسة	551
صدق الأداة	52
ثبات الأداة	54
إجراءات الدراسة	55
متغيرات الدارسة	55
المعالجة الإحصائية	56
الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها	**58**
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	59
النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة	68
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	**73**
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	74
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	79
التوصيات	82

الموضوع	الصفحة
قائمة المصادر والمراجع	87
الملاحق	92
Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	مجتمع الدراسة	48
جدول (2)	خصائص العينة الديموغرافية	50
جدول (3)	الصدق الداخلي لفقرات الأداة	53
جدول (4)	مجالات الدراسة	55
جدول (5)	مقياس ليكرت	57
جدول (6)	مفتاح المتوسطات الحسابيّة لسلم الإجابة	59
جدول (7)	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التخطيط الضريبي	60
جدول (8)	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التحفيزات الجبائية	62
جدول (9)	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الإعفاءات الضريبية	64
جدول (10)	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محاور الواقع الضريبي	66
جدول (11)	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الأداء المالي	67
جدول (12)	المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجالات الدراسة والمجال الكلي	68
جدول (13)	اختبار تباين الانحدار (ANOVA) بين متغير (الواقع الضريبي)، وبين (الأداء المالي)	69
جدول (14)	معاملات معادلة الانحدار للعوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي	70
جدول (15)	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (التخطيط الضريبي)، وبين (الأداء المالي)	71
جدول (16)	اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (التحفيزات الجبائية)، وبين (الأداء المالي)	71

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (17)	اختبـــار الانحـــدار الخطـــي البســـيط (Simple Linear Regression) بين متغير (الإعفاءات الضريبية)، وبين (الأداء المالي)	72

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	أسماء المحكمين	93
ملحق (2)	الاستمارة بصورتها النهائية	94
ملحق (3)	التحليل الإحصائي	101

أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين

إعداد

رغد كامل توفيق مشاقي

إشراف

د. محمد شراقة

د. سامح عطعوط

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين، هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائجها، وقامت الباحثة بتوزيع (100) استبانة على عينة الدراسة المكونة من (10) شركات تأجير تمويلي فلسطينية، وتم تحليل البيانات بعد جمع (94) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، لتصل الدراسة في نهايتها الى نتائج، أهمها أن التخطيط الاستثماري وإدارة الموجودات يحتل الميزة الأهم لدى الشركة في جوانب التخطيط الضريبي الأخرى، كما تقوم الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي في الوقت المحدد، بالإضافة إلى أن شركات التأجير التمويلي في فلسطين تعمل على الاستفادة من عملية التقسيط وذلك بحسب تعليمات ضريبة الدخل، أضف الى ذلك أن الشركات تلتزم وتمارس المزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل، وتأثير التحفيزات الجبائية على الشركة عند اتخاذ قراراتها التمويلية، بالإضافة إلى أن التحفيزات الجبائية تؤثر على الشركة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية، والتحفيزات الجبائية تساعد الشركة على التحكم في مخاطر الإفلاس والعسر المالي، وفسرت الباحثة هذه النتائج بأن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة يعني ان هناك جملة من الوسائل والأدوات التي يجب استخدامها ومن أهمها ضريبة الدخل، والتي تعبر أحد أهم الوسائل المستعملة من جميع الدول مهما كان مستواها الاقتصادي، إذ تستعمل الضريبة كوسيلة للتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فجميع الدول تعمل على تكييف سياستها الضريبية من أجل تشجيع المستثمرين وتوجيه مشاريعهم وكذلك دولة فلسطين حيث تقوم بتنظيم السياسة الضريبية من خلال اللوائح والقوانين الناظمة وتفرض الضريبة على الشركات

المقيمة في فلسطين، ومن ضمن السياسات التي تتخذها الدولة مع هذه الشـــركات هـــي التخطـــيط الضريبي.

واهم التوصيات التي وضعتها الباحثة هي انه ينبغي أن يصاحب سياسة التحفيز الجبائي رقابة مشددة على إدارة كافة الحوافز – الضريبية من أجل تحقيق الأهداف المرجـــوة وإلا ستصـــبح استنزافاً جديدا للموارد الضريبية للخزينة العمومية، ويجب تقـــديم أســـاليب وأدوات السياســـة الجبائية من تحفيزات وإعفاءات ضريبية لتشجيع الشركات لمدة محدودة مع ضـــرورة الالتـــزام بالمدة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

تعد المصارف الممول الرئيسي للمشروعات والمستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع وتجهيزها بالآلات والمعدات والأصول الرأسمالية، ونتيجة للصعوبات التي تواجه أصحاب المشروعات في تمويل مشارعيهم وندرة مصادر التمويل، وجد مصدر آخر للتمويل وهو التأجير التمويلي والذي يعتبر صورة مبتكرة من صور التمويل.

إن أهم ما يميز قطاع التأجير التمويلي عن أدوات التمويل التقليدية هو نظامه المميز المتمثل في الحصول على المنفعة خلال مدة معينة قابلة للتمديد مع حق خيار التملك، إذ أن وسائل التمويل التقليدية لا تفي بالغرض أحيانا يكون من الصعوبة أن يغطي التمويل الذاتي احتياجات المشروع أو صعوبة الحصول على القروض من البنوك لما يتطلبه من ضمانات ملموسة ومادية وشروط للموافقة على التمويل وأيضا الفوائد التي تشكل عبئا على أصحاب المشاريع.**(هيئة سوق رأس المال)**

جاء نظام التأجير التمويلي كمصدر لهذه المشاريع الإنتاجية متلافيا جميع سلبيات وسائل التمويل التقليدية ومحققا ربحية عالية من استخدام الأصول لا ملكيتها وقدرة المستأجر على الانتفاع بها وتحقيق تدفقات نقدية ناتجة عن تشغيلها وبالتالي يكتسب أهمية خاصة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا بدوره ينعكس على الاقتصاد ككل.

بلغ عدد الشركات العاملة في فلسطين في مجال التأجير التمويلي (10) شركات مرخصة من هيئة سوق رأس المال قطاع الرهن العقاري والتأجير التمويلي، حيث حرصت الهيئة على أن تكون تعليمات الترخيص منسجمة مع الواقع العملي لهذا القطاع بهدف تشجيعه والمساهمة في نموه لكونه وسيله تهدف إلى زيادة راس المال.

تشهد شركات التأجير التمويلي في فلسطين نمو كبير في حصيلة العقود حيث بلغت الإحصائيات في السنوات الأخيرة لعقود التأجير التمويلي:

السنة	حصيلة العقود	قيمة العقود
2018	1654	92056563
2019	1417	64481245
2020	1364	68886073

ونظرا لما لعقد التأجير التمويلي من أهمية اقتصادية كبيرة، تم توفير مناخ قانوني وضريبي ملائم لهذا النوع من النشاط، وذلك لان الضريبة تشكل الجزء الأكبر من موارد خزينة الدولة سيتم التركيز في هذه الدراسة على التعرف على ما هو واقع قطاع شركات التأجير التمويلي في فلسطين، والتعرف على ما هو الواقع الضريبي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين، والتعرف على ما أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين. (هيئة سوق رأس المال)

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تنحصر مشكلة الدراسة واقعيا في الواقع الضريبي لقطاع شركات التأجير التمويلي وأثرها على أداء المالي لتلك الشركات، ولعل أهم إشكالية نريد صياغتها والبحث عن إجابة لها في الأسئلة الرئيسية التالية:

ما هو أثر الواقع الضريبي لقطاع التأجير التمويلي على الأداء المالي في فلسطين؟

وتنبثق منه مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين؟
2. أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين؟

3. أثر الإعفاءات الضريبية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق ما يلي:

1. التعرف على ما هو واقع قطاع شركات التأجير التمويلي في فلسطين.
2. التعرف على ما هو الواقع الضريبي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين
3. التعرف على ما أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو إثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين، لاعتباره أحد اهم الأنشطة التي تساهم في تحقيق العوائد والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في تمويل المشروعات والحصول على ما تحتاجه من أصول لازمة للبدء والاستمرار في ممارسة نشاطها الاقتصادي.

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1. اعتبارها محاولة أكاديمية لإلقاء الضوء على تأثير الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين.
2. عدم وجود دراسات سابقة –حسب علم الباحثة – تناولت موضوع الواقع الضريبي وأثره على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين.
3. إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لمدراء شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات من خلال الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية:

الفرضية الأساسية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدى تأثير الواقع الضريبي على الأداء المالي شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

الفرضيات الفرعية

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين التخطيط الضريبي والأداء المالي لشركات التأجير التمويلي.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين التحفيزات الجبائية والأداء المالي لشركات التأجير التمويلي.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين الإعفاءات الضريبية والأداء المالي لشركات التأجير التمويلي.

متغيرات الدراسة

1. المتغيرات المستقلة

- التخطيط الضريبي.
- التحفيزات الجبائية.
- الإعفاءات الضريبية.

2. المتغير التابع

الأداء المالي شركات التأجير التمويلي.

منهجية الدراسة

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وتم الارتكاز على ما يلي:

المنهج الوصفي: مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة لتحديد الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة في هذا المجال التي لها علاقة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري، فضلاً عن دعم الجانب الميداني بها.

المنهج التحليلي: حيث اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتـــه: يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في شركات التأجير التمويلي في فلسطين.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1. دراسة (خليفة، محمد عبد العزيز،2001) بعنوان:" المعالجة المحاسبية والضريبية لعقـــود التأجير التمويلي– مصر

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي فـــي ظـــل المعيار الدولي رقم (17) والمعيار المصري رقم (20)، وبيان مدى تأثير ذلك علـــى إخضـــاع عقود التأجير التمويلي لضريبة المبيعات في مصر.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين مفهوم التأجير التمويلي والمعالجة المحاسبية فمفهـــوم التأجير التمويلي وفقا للمعيار المصري يتماشى مع مفهوم التأجير التشغيلي حيث يلزم المستأجر بإثبات الأصل المؤجر ضمن أصوله الثابتة ويتم إجراء الإهلاك للأصل تبعا لعمـــره الإنتـــاجي الافتراضي، ويقوم المستأجر بإدراج القيمة المستحقة للإيجار كمصروف في قائمة الدخل. وقـــد

أوصى الباحث بان يخضع عقد التأجير التمويلي لضريبة المبيعات لكونه خدمة عامة واعتبار قيمة الفاتورة المسددة هي واقعة الإثبات الضريبي، وليس قيمة العقد بالكامل.

2. دراسة (نمر، بشار2001) بعنوان: "عقد التأجير التمويلي طبيعته وآثاره–فلسطين"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي والآثار المترتبة على أطرافه، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح الطبيعة القانونية لعقود التأجير التمويلي وذلك بسبب عدم استقرار الوضع القانوني، اتبع الباحث المنهج النظري الوصفي التحليلي ومنهج البحث المقارن ودراسة النصوص المتعلقة بالموضوع وفي سبيل تحقيق الأهداف تم دراسة تعريف عقود التأجير التمويلية وأهميتها سواء على الصعيد القومي أو على كل من المؤجر والمستأجر والمورد.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن عقد التأجير التمويلي هو من العقود التجارية ذات الطابع الخاص، لأنها تشمل نوعين من العقود تأجير، وتمليك. وعليه فإن الآثار المترتبة على أطراف العقد تختلف عن العقود التقليدية، وأوصت الدراسة بأن يقوم المشرع الفلسطيني بسن قانون خاص بعقود التأجير التمويلية وعدم ضمها إلى العقود التجارية بالمجمل.

3. دراسة (بلعاوي، صفاء،2005) بعنوان "النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي" رسالة ماجستير–فلسطين

تمثلت إشكالية الدراسة في تحديد الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي والأثار المترتبة على أطراف العقد، والتنظيم الضريبي الملائم لهذا العقد بما يحقق الأغراض الاقتصادية، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج البحث المقارن من خلال البحث في القوانين السارية في فرنسا، وأمريكا، ومصر، للتمييز بين العيوب والمزايا والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة للبحث في إمكانية تطبيق هذه التجارب في فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:ان يتضمن قانون الضريبة في فلسطين نصوص خاصة لمعالجة أحكام عقد التأجير التمويلي.

4. دراسة (صيام وقطيشات، 2007) بعنوان: "تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن وذلك من خلال قياس درجة الربحية والسيولة والمخاطرة التي تتحملها الشركة قد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة علمية، وأظهرت الدراسة أن مجتمع الدراسة تشكل من كافة الشركات التي تتعامل في الاستئجار التمويلي والبالغ عددها (102)، حيث تم توزيع 102 استبانة، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: أن هنالك إقبالا على الاستئجار التمويلي في الأردن إذ إن استخدام التأجير التمويلي يؤدي إلى زيادة سيولة الشركة وربحيتها وتخفيض درجة المخاطرة فيها.

5. دراسة لخضر (2007) بعنوان دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة، مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة للفترة 2003-2005

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى أهمية الامتيازات الضريبية وعرض الفوائد التي تعود على المؤسسة من خالاها بيان كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الضريبية بما يخدم مصلحة المؤسسة وضرورة الاهتمام بالامتيازات الضريبية ودراستها من طرف المسيرين ومحاولة دراسة انعكاس الامتيازات الضريبية في الواقع العملي على الوضعية التنافسية للمؤسسة. من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة في الدراسة، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للدراسة والاعتماد على" منهج دراسة حالة وهذا من خلال اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ومن أهم نتائج الدراسة: تؤثر الضريبة على مختلف أنشطة المؤسسة سواء كان هذا التأثير مباشرا أو زير مباشر. تعتبر الضريبة متغيرا استراتيجياً يجب مراعاتها عند تحديد القرارات المتعلقة بالمؤسسة. تؤثر الضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة على مؤشر الربحية الذي يعيق المؤسسة من إنشاء القيمة لمساهميها باعتبار أن هذه العوائد تخضع مرة ثانية للضريبة على الدخل الإجمالي.

6. دراسة (بارود، احمد،2011) بعنوان: "معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية–دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية وتم تطبيقها على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين. كما هدفت لمعرفة نوع المعيقات التي تحول دون استخدام هذا الأسلوب في تمويل المشاريع الاقتصادية من هذه المؤسسات التمويلية.

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة الظواهر والأحداث المتاحة فعليا للدراسة وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها أن المؤسسات والشركات التمويلية معنية بالمعرفة بنظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة ويوجد لها خوف من التعامل بهذا الأسلوب بشأن تقلب أسعار الفائدة نظرا لطول فترة التأجير التمويلي، وان عدم وجود قانون للتأجير التمويلي ووضعه في حيز التنفيذ يقف عائقا أمام هذا النظام والتداول به وذلك لتنظيم العلاقة بين أطرافه المتعددة ولا يوجد إعفاءات ضريبية وجمركية ك حافز في حال العمل بأسلوب التأجير التمويلي.

وقد أوصى الباحث بان على المؤسسات والشركات المالية غير المصرفية العمل على نشر الثقافة التمويلية بين المؤسسات المالية التنموية وإقرار قانون التأجير التمويلي وجعله في حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية لضمان حقوق وواجبات أطراف العقد وتسهيل التداول به

7. دراسة (عثمان، بسام، 2011) بعنوان: "التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات النقل بالسكك الحديدية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية اللجوء لأسلوب التأجير التمويلي في قطاع النقل بالسكك الحديدية لتعزيز مركزها التقليدي داخل سوق خدمات النقل في ضوء ضخامة استثماراتها وتكاملها وصعوبة جذب الاستثمارات الخاصة اليها. تكمن مشكلة البحث في غياب وسائل

التمويل غير التقليدية التي يمكن اللجوء لها وتوظيفها في تفعيل مشاريع النقل بالسكك الحديدية وتجهيزها في حين أن اغلب وسائل التمويل التقليدية عجزت عن ذلك.

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى آلية استخدام التأجير التمويلي في تفعيل مشروعات النقل بالسكك الحديدية، وتعزيز مركزها التقليدي في ظل التقدم التكنولوجي.

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن التأجير التمويلي يزيد من معدل الاستثمار لشركات النقل في الدول العربية ويعد اقل تكلفة من المصادر التمويلية الأخرى للحصول على التجهيزات الرأسمالية الحديثة بأقساط دورية محددة يوفرها الأصل الإنتاجي للمؤجر. وأوصى الباحث بتفعيل شركات السكك الحديدية لأدائها التشغيلي والمالي مع الحفاظ على ملكيتها لهذا القطاع الاستراتيجي والاستعانة بالخبرات والتجارب الدولية في قطاع التأجير التمويلي.

8. دراسة (إبراهيم،2012) بعنوان: "نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري، دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة التخطيط الضريبي كأداة مالية في رسم سياسات التوسع لشركات الاستثمار المتداولة في سوق المال المصري وإبراز أثر هذه السياسات الضريبية على الاستثمار في أسهم الشركات المتداولة أسهمها في السوق، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات الاستثمار المتداول أسهمها في سوق رأس المال المصري.

9. دراسة النعماني وآخرون (2014) بعنوان: أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على هذه الوحدات

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تصميم استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء اعتمادا على الإطار النظري والدراسات السابقة، وزعت على الوحدات الاقتصادية وعددها (48) استبانة، وبلغت الردود (36) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة إرجاع قدرها (75 %). لقد استخدم الباحثون البرنامج الإحصائي (SPSS) في التحليل، كما استخدموا المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر للإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وبالتالي فهي تؤثر على كل من صافي الدخل وحجم رأس المال وهيكل حقوق الملكية لهذه الوحدات. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أهمها: الإفصاح عن الإعفاءات الضريبية في القوائم المالية بشكل يظهر حجم هذه الإعفاءات ومدتها (تاريخ الاستفادة وتاريخ الانتهاء) والعمل على تطوير الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية، التي تناسب سياسات الدولة. وكذلك نشر تقرير سنوي من وزارة المالية يوضح حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة ماديا وأسماء الوحدات المستفيدة من هذه الإعفاءات.

10. دراسة (عبد الواحد وليد محمد،2016) بعنوان: "تحليل المعاملة الضريبية لنشاط التأجير التمويلي في ضوء المعايير المحاسبية-مع دراسة تطبيقية/مصر"

هدفت هذه الدراسة لبيان اثر المعاملة الضريبية لنشاط التأجير التمويلي في ضوء أحكام قانون الضريبة على الدخل، ومحاولة دعم الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية في مصر، حيث قام الباحث باتباع المنهج التحليلي والاستنباطي والاستقرائي عند صياغة مشكلة البحث واختبار فروضه، توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: وجود فروق بين المعالجة المحاسبية للمؤجر والمستأجر، وقد أوصى الباحث بإجراء التعديلات اللازمة على المعيار المحاسبي المصري رقم(20) ليتفق مع المعيار الدولي رقم(16).وأوصى باستحداث فقرة تنص على حق المؤجر بتكوين مخصص لمواجهة الخسائر المؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار عند عدم التزام المستأجر بدفع قيمة الإيجار المستحقة.

11. دراسة مقراني (2016) بعنوان: مدى نجاعة التحفيزات الجبائية في توجيه السياسة العامة للدولة– الجزائر

أن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة إظهار دور التحفيزات الجبائية والعوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي، ومعرفة العلاقة التي تربط التحفيزات الجبائية بالاقتصاد، ودورها في القضاء على المشاكل التي تواجه الدولة على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تبين من نتائج الدراسة بأن التحفيز الجبائي هو مجموعة من الإجراءات و التسهيلات، يكمن الهدف من ورائها: تنمية الاستثمار، ترقية الشغل، تشجيع الصادرات، فهي تضحية من طرف الدولة و لكنها تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مستقبلاً، على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فانه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي: ضرورة إزالة المشاكل الهيكلية و التسيير الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات التي تعرقل جهود تطوير الاستثمار، وتكبح النمو الاقتصادي.

12. دراسة السبتي (2017) بعنوان: دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة دراسة حالة مؤسسة مصغرة–الجزائر

هدف البحث إلى إبراز أهمية التحفيز الجبائي في تشجيع المؤسسات المصغرة. ما انه يعتبر محاولة لتقييم مساهمة سياسة التحفيز الجبائي في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالتطبيق عمى مؤسسة مستفيدة من دعم الوكالة عمى مستوى مفتشية الضرائب، وقد تم اتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

تعتبر السياسة الجبائية بما تتوفر عليه من أدوات من أهم السياسات المستخدمة في التأثير على المؤسسات المصغرة. وتمثلت أبرز أدوات التحفيز الجبائي المستخدمة في الجزائر لدعم نشاط المؤسسات المصغرة في تخفيضات جبائية تمس المعايير الجبائية النمطية كالإعفاءات الجبائية، التخفيضات الجبائية، تأجيل مواعيد الدفع.

13. دراسة عيسى (2019) بعنوان: دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لافالي بالشلف-الجزائر

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر، سواء تعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة، أو تعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار هيئات دعم الاستثمار ضمن نظام الامتيازات. كما تضمنت هذه المداخلة دراسة حالة فندق لفالي بالشلف كأحد أشكال الاستثمار السياحي، من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي من خلال إبراز المبالغ الضريبية التي استفاد منها المستثمر في شكل إعفاءات ضريبية سواء أثناء مرحلة إنجاز المشروع أو بعد معاينة الدخول في الاستغلال، وتبين من خلال النتائج أن فعالية التحريض الضريبي في تشجيع الاستثمارات السياحية لا ترتبط فقط بالجانب الجبائي، بل تتعداه إلى عوامل أخرى غير ضريبية تتمثل في وجود بيئة محفزة للاستثمار واستقرار عام يسمح للمستثمرين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم ويعبر هذا الوضع عن مدى توفر الظروف المساعدة للاستثمار.

الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Cook,and Curuk,1996) بعنوان: "المشاكل المحاسبية الناتجة عن عقود التأجير التمويلية في تركيا"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض إحدى المشاكل المحاسبية التي تواجه المحاسبين في تركيا فيما يتعلق بالثبات المحاسبي لعقود التأجير التمويلية والتي لم تحل وظلت تركيا تتعامل بنظام التأجير التمويلي بدون قانون تشريعي لفترة من الزمن فقد كانت تسجل وتعامل صفقات التأجير التمويلي وفقا للمعاملات الضريبية المماثلة.

وقد توصل كووك وكوريوك إلى وجوب تحسين الممارسات المحاسبية والمبادئ وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (17)، ولهذا الغرض تم توزيع استبانة على المحاسبين تم توزيع استبانة

على المحاسبين القانونيين في تركيا لمعرفة رأيهم حول ملائمة هذا المعيار للممارسات المحاسبية في تركيا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في تركيا يؤيدون تطبيق بنود المعيار الدولي رقم (17)، وأنها ملائمة وقابلة للتطبيق في تركيا وتساعد في حل المشاكل المحاسبية والضريبية المتعلقة بالتأجير التمويلي.

2. دراسة (2008,AL-Shiab,and Bawnih) بعنوان: Determinants of Financial Leasing Development in Jordan.

هدفت الدراسة لتحديد أبرز العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصـــادر التمويل والمتمثلة بالعامل الضريبي والمحاسبي، عامل التشريعات والعامل التسويقي حيـــث تـــم استخدام نموذج ال (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الاستبانة.

وتوصلت النتائج إلى أن هناك محددات متعلقة بالتشريعات وغياب الحوافز المشـــجعة لتطبيـــق نظام التأجير التمويلي والتعامل به من قبل الشركات الأردنية، وعليه أوصى الباحثان بضرورة الاهتمام بالعامل الضريبي والمحاسبي لاعتبارها عوامل مؤثرة وذات دلالة إحصائية وذلك لنشر فكرة استخدام التأجير التمويلي بشكل أوسع.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التأجير التمويلي في مختلف الدول العربية والعالمية تبين بأنها تسعى للتعريف بطبيعة مفهوم التأجير التمويلي ومزايـــاه والطبيعـــة القانونية له وعقود التأجير التمويلي والآثار المترتبة على أطرافه، وإجراء دراسات مقارنة بين المعالجات المحاسبية لعقود التأجير التمويلي في ظل المعايير الدولية كدراسة (عبد الواحد وليـــد محمد،2016) وتأثير ذلك على مدى إخضاع العقود للمعايير الضريبية لتلك الدولة.

إن معظم الدراسات التي أجريت في الجامعات الفلسطينية تناولت الفراغ القانوني الذي يعد العائق الأساسي بخصوص تطبيق نظام التأجير التمويلي وكذلك كيفية المعالجة الضريبية لمثل هذه الشركات وطرق احتسابها.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تسعى إلى دراسة الواقع الضريبي لشركات التأجير التمويلي وأثر الضريبة على أداء تلك الشركات في فلسطين ومعرفة التنظيم المحاسبي والقانوني والضريبي والمالي لها كإحدى الأساليب الحديثة والتي تتميز عن أساليب التمويل الأخرى في المصارف والشركات المالية غير المصرفية في تمويل اللازم لقطاع المشاريع الاقتصادية والإنتاجية، وذلك لأن الوضع الاقتصادي والسياسي في فلسطين يختلف تماماً عن الدول الأخرى.

إن هذه الدراسة سوف تستهدف الشركات المرخصة العاملة في مجال التأجير التمويلي في فلسطين ومعرفة أراءهم ومدى تأثير القوانين الضريبية على عمل هذه الشركات وطرق المعالجة الضريبية في دوائر الضريبة المختلفة والوقوف على الحوافز الضريبية والتشجيعية والمعيقات المحاسبية والضريبية التي تواجه هذه الشركات، فهذه الدراسة حسب علم الباحثة، تعتبر الأولى من نوعها في فلسطين والتي تبحث في مجال تأثير تركيبة هامة في المجتمع الفلسطيني وهي الضريبة على الأداء المالي في شركات التأجير التمويلي، فبالرغم من تعدد الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الضريبة وشركات التأجير التمويلي، أو الضريبة والأداء المالي كدراسة كل من السبتي (2017)، ودراسة عبد الواحد وليد محمد(2016)وغيرهم، أو الضريبة والمؤسسات الأخرى غير مؤسسات التأجير التمويلي، إلا أن دمج موضوع الضريبة بالأداء المالي لشركات التأجير التمويلي يعتبر سابقة في فلسطين.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: المفهوم والإطار العام للتأجير التمويلي

نشأ نظام التأجير التمويلي تلبية لحاجة محددة وهي تمويل استثمارات المشروعات الإنتاجية، فقد ظهر نشاط التأجير التمويلي على الساحة الاجتماعية بوصفه نشاطاً اقتصادياً مستحدثاً لرأس المال (دويدار،1994).

نظراً لمخاطر مصادر التمويل التقليدية التي تهدد مؤسسات التمويل فقد برز البحث عن وسائل تمويل تناسب المشروعات التي تعجز وسائل التمويل العادية عن الوفاء بمطالبها الاستثمارية وتضمن بالمقابل لمؤسسة التمويل أدني قدر من الحماية وذلك بأن تمكنها من استرداد التمويل الذي منحته للمشروع وبدأ التفكير في استخدام عقد الإيجار كوسيلة لتمويل المشروعات فظهر التأجير التمويلي لتلافي عيوب وسائل التمويل التقليدية.

تقوم فكرة التأجير التمويلي على الفصل بين الملكية الاقتصادية والملكية القانونية، أي باستعمال الأصل دون تملكه، فالعائد المتوقع من أصل مالي معين أكثر أهمية من تملك الأصل نفسه، الثروة الحقيقية تكمن بالاستعمال وليس بمجرد التملك.

ووفقاً لنظام التأجير التمويلي تقوم المؤسسة بشراء ما يحتاج إليه المشروع من أصول إنتاجية والذي يكون بناء على طلب المشروع الذي يرغب في الاستحواذ على أصل إنتاجي معين أو بإجراء توسيع لمشروعه فيقوم المشروع طالب التمويل بتحديد المواصفات الفنية لهذا الأصل بل قد يختاره بنفسه كما أن له أن يناقش البائع بشروطه ومن ثم تقوم المؤسسة التي تمارس نشاط التأجير التمويلي بالتعاقد مع الشركة طالبة التمويل بعقد التأجير التمويلي والذي مفاده أن المؤسسة تشتري الأصول التي تم اختيارها وتؤجرها له مع وعد بالبيع خلال مدة الإيجار التي تم تحديدها في العقد لقاء أجرة يتفق عليها الطرفيين متضمنة ثمن الشراء والفوائد وهامش الربح.

تبقى الأصول على ملكية المؤسسة المؤجرة وعند انتهاء مدة العقد يكون المستأجر أمام ثلاث خيارات تتمثل إما برد الأصل إلى المؤسسة أو بطلب تجديد مدة العقد بأجرة أقل أو بشراء الأصل من المؤسسة الحالية بثمن زهيد (أبو حصوة،2005).

التأجير التمويلي هو صورة مبتكرة من صور التمويل، وهو نوع من أنواع التمويل العيني والذي يتيح للمستأجر فرصة تأسيس مشروعه التجاري أو تطويره بإحلال معدات جديدة دون استنزاف الموارد المالية الموجودة لديه، فقيام المستأجر بشراء المعدات يؤدي الى تجميد راس المال.

والبديل الأفضل هو استخدام هذا المبلغ في دفع جزء من الإيجار والجزء الأخر يستغله في شراء المواد الخام ليبدأ عملية التصنيع والتي من خلالها يقوم بتحقيق الربح ويدفع بدلات الإيجار المستحقة عليه (أبو حصوة،2005).

لتحديد المفهوم القانوني للتأجير التمويلي، سنقوم بالتعريف بالعوامل التي أدت إلى نشأته من خلال مطلبين: هما التطور التاريخي، والتعريف الشامل للتأجير التمويلي.

المطلب الأول: التطور التاريخي

ترجع بعض الآراء الفقهية أن أصل التأجير التمويلي مستمد من القانون الروماني والذي يشترط أن على المقترض نقل ملكية الشيء اليه ضمانا لدينه (رضوان،1997).

ويرى بعض الفقهاء أن جذوره تمتد إلى حضارات قديمة، كالحضارة البابلية عام (1700 ق.م) عندما عرفه البابليون (تقنيات حمورابي) (الدسوقي،1984).

يرجعه البعض إلى الحقبة السومرية منذ (2000ق.م) على شكل تأجير تمويلي في الأدوات الزراعية (رضوان،1994).

في حين ذهب بعض الكتاب إلى أن فكرة التأجير التمويلي ترجع إلى (3000ق.م) في مصر الفرعونية كعلاقة بين الدائنين والمدينين (الحجازي،1994).

إلا أن الرأي السائد يرجع ظهور التأجير التمويلي بوصفه الحالي إلى ما قبل القرن العشـــرين، وعرف الشراء الاستئجاري (الـــتأجير التمويلي) "عقد مقرون باختيار الشراء".

فقد ظهر لأول مرة في إنجلترا، وذلك عند قيام أحد الأشخاص ببيع بيانو إلـــى شـــخص آخـــر بالتقسيط وكان القسط شهرياً، ولكي يضمن البائع الحصول على كامل المبلغ أبرمه في صـــورة إيجار مع حق المستأجر في التملك باكتمال مدة الإيجار والتي يكون معها البائع قد استوفى كامل الثمن (أبو حصوة،2005).

أما عقد التأجير التمويلي بمفهومه الحالي فيرجع الفضل فـــي ظهـــوره إلـــى بلـــدان القـــانون الأنجلوسكوني، وخصوصا أمريكا وإنجلترا ثم انتقل على فرنسا وإلـــى بـــاقي دول الاســـتعمار الفرنسي دول المغرب العربي، وغرب أفريقيا ومنها لباقي دول العالم، وهذا ما سيتم دراسته من خلال ثلاث مستويات: أمريكا وأوروبا ودول العالم الثالث وعلى مستوى العالم.

الفرع الأول: ظهور عقد التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من الاختلاف بين الفقهاء حول بداية التعامل الأمريكي مع عقد التأجير التمويلي، إلا أن ولادة الفكرة كانت على يد رجل الصناعة الأمريكية بوت جونيـــور (BothJunior) ســـنة 1950م.

كان يملك مصنعا صغيرا لإنتاج بعض المواد الغذائية المحفوظة، وأثناء حرب كوريـــا طلبـــت القوات المسلحة منه توريد كميات ضخمة من الأغذية المحفوظة تفوق القدرة الإنتاجية للمصنع، ففكر بإمكانية استئجار المعدات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية المطلوبة وذلك وفق فرصة مناسبة مربحة وضخمة (دويدار،2005).

فقد قام هو ومجموعة من أصدقائه من خلال الفكرة التي اهتدى إليها، بتأسيس أولـــى شـــركات التأجير التمويلي في الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة عـــام (1952م)، والتـــي عرفـــت باســـم: (U.SLeasingCorporation) وهكذا وجدت فكرة التأجير التمويلي وذاع استخدام نشاطها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وحظي بدفعة قوية عام (1960م) عندما سمح للمصارف التجارية في أمريكا بممارسته ثم حظي بدفعة قوية عندما أصدر تشريع أغسطس الذي منح بعض الامتيازات الضريبية لهذا النشاط في إطار تعديل السياسة الضريبية والمالية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث جعل هذا القانون تداول الأصول المؤجرة لأكثر من مستأجر شرطاً لتمتع الشركات بتلك الامتيازات (أبو حصوة،2005).

وقد ساعد انتشار هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية عوامل عدة:

1. عامل فني: يتمثل في التقدم التكنولوجي السريع في وسائل الإنتاج، الذي تميز به الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثالثة، مما أدى هذا إلى اختلاف العمر الاقتصادي للمعدات الرأسمالية عن العمر الفني لها، وضرورة المحافظة على القدرة التنافسية للمشروعات باستخدام أحدث الفنون الإنتاجية، وذلك بالإحلال المستمر للمعدات الإنتاجية المتطورة (شيحة،1999).

2. ازدهار الاقتصاد الأمريكي، وتحقيق المشروعات معدلات ربحية مرتفعة، مكنتها من دفع مقابل الخدمة الائتمانية التي تؤدى إليها عبر التأجير التمويلي (الشهاوي،2005).

3. عامل مالي: يعود إلى ارتفاع أسعار الائتمان المرتبطة بظروف السوق النقدية، والسوق المالية، وانخفاض قيمة النقود، والظروف التضخمية، والشروط الصعبة للاقتراض طويل الأجل، وتخلي الشركات الأمريكية عن الاقتراض الخارجي، وعجز التمويل الذاتي عن تمويل البحث العلمي والتكنولوجيا، أدى هذا للجوء إلى التأجير التمويلي كبديل عن الاقتراض متوسط الأجل لأنه يربط العائد مباشرة بالنفقة (شيحة،1999).

4. من اهم عوامل انتشار التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية، هو خصم قيمة الأجرة كاملة من الوعاء الضريبي للمستأجر، حيث تعد قيمة بدل الإيجار من نفقات المصروفات التي ينفقها المستأجر (الربيحات،2009).

الفرع الثاني: انتقال عقد الإيجار التمويلي إلى الدول الأوروبية

بعد سنوات قليلة من انتشار عقد التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية، انتقل هذا النظام إلى الدول الأوروبية، وذلك عقب الحرب العالمية الثانية في بداية الستينات من القرن العشرين وكان ذلك إثر زيادة استثمارات رأس المال الأمريكي في القارة الأوروبية تعد بريطانيا أول الدول الأوروبية التي مارست هذا النشاط بافتتاح فروع للشركات الأمريكية فيها.

ثم ما لبث وانتشر بعدها عقد التأجير التمويلي عن طريق مؤسسات مالية تابعة إلى حلف الشمال الأطلسي، وقد لاقى نجاحاً واسعاً في الدول الأوروبية وخاصة في فرنسا، من ثم انتشر إلى بلجيكا، وهولندا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وإسبانيا، والدنمارك، والنرويج، وللوكسمبورغ (شافي، 2004).

أول شركة فرنسية تزاول نظام التأجير التمويلي هي شركة "LOCAFRANCE" عام (1962م)، صدر أول قانون لعقد التأجير التمويلي في فرنسا بتاريخ 2 يوليو (1966)، تحت رقم (455)، وقد سمي هذا النظام ب (Credit-bill)، أي: الائتمان التجاري وهكذا استقر العمل به في فرنسا، وتم إدخال عليه تعديلات عام 1967، وعام 1986 (دويدار،1998).

يرجع الفقه الفرنسي نظام التأجير التمويلي في فرنسا إلى مقدرته على إشباع حاجات البيئة التجارية، وتخطى عقبات وسائل التمويل التقليدية من خضوع المشروع إلى قواعد تشريعية جامدة ومحددة وتحمل الفوائد الضخمة على مبلغ القرض (بلعاوي،2005).

إن التأجير التمويلي استند في انتشاره ورواجه في كل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى عوامل مختلفة ومتناقضة، ففي حين ارتبط نجاح التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية بالرخاء النسبي ونسبة السيولة الكبيرة التي نعمت بها الأسواق، فقد ارتبط ذيوعه في فرنسا بالاختناق المالي الذي تعيشه جل المشروعات الاقتصادية الفرنسية (دويدار،1998).

وبذلك إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة السبق التطبيقي لفكرة التأجير التمـــويلي ’فإن فرنسا هي صاحبة السبق التشريعي للتأجير التمويلي. وهذا ما جعل العمل به متاحاً للتطبيق في الدول النامية لعدم ارتباطه بحالة اقتصادية معينة (مسيردي،2003).

الفرع الثالث عقد التأجير التمويلي في باقي دول العالم

أدى اتساع الاستثمارات الأمريكية وتدويل نشاط شركات التأجير التمويلي التابع لها إلى وصول التأجير التمويلي إلى دول العالم الثالث وتأسست العديد من الشركات في عدد من الدول النامية، مثل: كوريا الجنوبية، وأندونيسيا، والفلبين، وتايلاند، ثم وصل إلى بعض دول أمريكا اللاتينيـــة مثل: تشيلي، والبرازيل، وفنزويلا (الفقي).

إلا أن رأس المال الفرنسي لعب دوراً مهماً في انتشار التأجير التمويلي في الدول النامية، التـــي تدور في فلك الاقتصاد الفرنسي، وأهمها دول المغرب العربي ودول غـــرب إفريقيـــا الناطقـــة بالفرنسية (غزيول،1998).

إن انتشار هذا النظام أصبح ملحوظاً بشكل كبير في الدول العربية خاصة إضـــا أخـــذنا بعـــين الاعتبار طبيعة التدفقات النقدية التي تنتهجها الشركة المعنية بالتأجير التمويلي. ومن الأمثلة على ذلك: دول المغرب العربي والأردن ومصر ولبنان.

بالنسبة للواقع العربي تأتي المغرب في طليعة الدول التي تأثرت برأس المال الفرنسي، حيث تم تأسيس أول شركات التأجير التمويلي بتاريخ (21 أبريل 1965م)، وهي الشركة المغربية لإيجار المعدات، وذلك بمبادرة من مجموعة باريس والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية.

وفي تونس سنة (1984م) تم إنشاء أول شركة لقرض الإيجار (Tunisia Leasing)، بفضـــل الشركة التونسية السعودية للاستثمار والتنمية، ولكن التنظيم لم يظهر إلا بعد مرور عشر سنوات على هذه الممارسة، حيث نظمت أحكام هذا العقد بموجب القانون رقـــم (89 لســـنة 1994م)، الصادر في 1994/07/26م المتعلق بالإيجار المالي (قديح،2018).

بالنسبة للواقع المصري فقد بدأ الاهتمام بالتأجير التمويلي في بداية الثمانينات من خلال تطبيق بعض المصارف المصرية لهذا النوع من الاستثمار وخاصة مصارف التنمية الصناعية ومصرف الائتمان والتجارة ومصرف الائتمان الزراعي ولم يكن هناك أي تدخل تشريعي لتنظيم عقد التأجير التمويلي بل كانت هناك دراسات قانونية لتحديد إمكان إدخال عقد التأجير التمويلي إلى مصر سوى مشروع قانون في هذا الشأن أعدته الهيئة العامة لسوق المال في أوائل سنة (1984م)، ثم أعيدت مراجعته وصياغته وصدر بالمشروع القانون رقم (95) عام (1995م)، الخاص بتنظيم عمليات التأجير التمويلي باسم (قانون التأجير التمويلي) (فهمي، وآخرون، 1997).

أما بالنسبة للواقع اللبناني فقد وضع قانون يهدف لتنظيم عمليات التأجير التمويلي في سنة(1995م)، إلا أنه تم لم يطبق ويصدر حتى عام(1999م)، كما أصدر حاكم مصرف لبنان القرار رقم (7540) بتاريخ(2000/03/04م)، والذي يحدد شروط تأسيس وممارسة شركات الإيجار التمويلي.

كما صدرت التعليمات رقم (1133) بتاريخ (2002/06/17م) عن وزير المالية والمتعلقة بتاريخ استحقاق الضريبة لعمليات التأجير التمويلي (الجريدة الرسمية اللبنانية،2000).

بالنسبة للواقع الأردني فقد ظهر التأجير التمويلي في الأردن عام (1996) عندما تأسست الشركة العربية للتأجير التمويلي كشركة محدودة المسؤولية لمزاولة التأجير التمويلي في مجال تأجير المنقولات، ثم بدأ اهتمام الدولة الأردنية بهذا الأمر إذ صدر أول قانون للتأجير التمويلي في الأردن بتاريخ (2002/05/01م)، وهو قانون للتأجير التمويلي المؤقت رقم(16 لسنة 2002)، الذي تم تعديله بعد ذلك بالقانون رقم(48 لسنة 2003)، ولانتشار هذا العمل بالتأجير التمويلي بشكل متسارع فقد صدر قانون التأجير التمويلي رقم(45 لسنة 2008) المعمول به حالياً ولحداثة العمل بهذا القانون لم يصدر عن محكمة التمييز الأردنية أي اجتهادات قضائية بخصوص التأجير التمويلي (القلاب،2009).

وعلى المستوى الدولي لم يكن هناك تنظيم لعقد التأجير التمويلي ولم يقتصر على التشريعات الداخلية للدول فقط، فقد قام المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (Unidroit) بوضع قواعد قانونية تحكم عقد التأجير التمويلي الدولي وذلك لغياب القواعد القانونية الوطنية التي تحكم هذا الشأن (بلعاوي،2005).

ويلزم لانطباق اتفاقية التأجير التمويلي على المستوى الدولي توافر العنصر الأول من العناصر التالية إضافة إلى أحد العنصرين الآخرين، وهي:

1. أن يكون موطن الأعمال للمؤجر والمستأجر في دول مختلفة فلكي يكون عقد التأجير التمويلي دولي، يجب أن يكون موطن الأعمال للمؤجر والمستأجر في دوليتين مختلفتين.

2. أن تكون الدولتان من الدول المصادقة على الاتفاقية، وإذا كان المزود في بلد المؤجر أو المستأجر فسيخضع العقد بطبيعة الحال بشقه التزويدي لأحكام الاتفاقية، أما إذا كان المزود في بلد ثالثة فيتعين على هذه الدولة أن تكون مصادقة على الاتفاقية حتى يخضع عقد التأجير التمويلي بشقيه (الإيجار أو التزويد) لأحكامها التي أنشأت علاقة مباشرة بين المزود والمستأجر.

3. أن يكون موطن الأعمال للمؤجر والمستأجر في دول مختلفة، وخضوع العقد بشقيه التزويد والإيجار لقانون دولة أخرى متعاقدة، وهذا النظام يحدده الأطراف المتفقة وفقاً لقانون الإرادة أو قواعد القانون الدولي الخاص.

وإذا كان هناك أكثر من موطن أعمال لأي من أطراف عقد التأجير التمويلي فيطبق في هذه الحالة قانون الموطن الأكثر صلة بالعقد وتنفيذه.

المطلب الثاني: تعريف التأجير التمويلي

إن لعقد التأجير التمويلي تسميات متعددة، تبعا للتطور التاريخي فقد عرف أولاً باسم الإيجار الساتر للبيع، ثم إلى اسم الإيجار المقترن بوعد البيع أو الإجارة المنتهية بالتمليك، أو التأجير التمويلي وتعددت هذه المترادفات كما بينها بعض الفقهاء في قوانين وتشريعات الدول المختلفة،

إنما " هو ناشئ عن تدرج نظرة المشرع لهذا العقد في محاولة لترجمة الهدف الذي يرمي إليه، والمصلحة التي يحرص على حمايتها فهو يرمي إلى التأكد من أن المشتري سيفي بالثمن كاملاً في الوقت المحدد، وفي مقابل ذلك يشترط البائع أن تبقى ملكيته قائمة بشكل ما حتى وفاء المشتري بالتزامه بحيث يكون له الحق في استرجاع الذات عند انعدام الوفاء في الوقت المحدد وله الحق في الحصول على مقابل انتفاع المشتري بالذات في حالة عدم البيع" (السنهوري، 2008).

ليس هناك مفهوم قانوني موحد لعقد التأجير التمويلي في التشريعات المختلفة بل إن مفهومه يختلف من تشريع لآخر؛ تبعاً لاختلاف البيئة الاقتصادية واحتياجها؛ ففي حين ظهر الواقع الأمريكي إلا أنه سرعان ما تغير ليظهر بصورة مختلقة ولما انتقل إلى فرنسا ظهر بصورة مختلفة تماماً حتى صار وكأنه تنظيم آخر كما أن المشرع المصري عندما قام بتنظيم العقد قام بإجراء بعض التعديلات مراعاة للبيئة المجلية وكذلك الحال في كل من القانون اللبناني الخاص بعقد التأجير التمويلي، وعليه سنتناول مفهوم التأجير التمويلي في هذه التشريعات تباعاً (قديح،2018).

أولا: مفهوم التأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية

عرفت المادة 2A–103 من التقنين التجاري الموحد في الولايات المتحدة الأمريكية عقد التأجير التمويلي باصطلاح (FINANCE LEASE)، بأنه: " عقد إيجار لا يتيح للمؤجر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد البضائع فيمتلكها المؤجر بقصد تأجيرها إلى المستأجر" (مادة التقنين الموحد).

لم ينظم التشريع الأمريكي عمليات التأجير التمويلي بموجب قانون مستقل، بل إن عمليات التأجير التمويلي تخضع إلى أحكام التقنين التجاري الأمريكي الموحد الذي صدر بحلول العام(1962م)، إلا أن المادة 2A التي تنظم أحكام التأجير التمويلي قد تم إضافتها إلى التقنين التجاري الموحد بحلول سنة(1987م) وتم تعديلها في سنة(1990م)، (2003م)، والجدير بالذكر

أن جميع الولايات الأمريكية قد تبنت هذه المادة باستثناء ولاية لويزيانا، وتضمنت التعديلات التي تمت في عام (2003م)، إدخال التعامل الإلكتروني في مجال التأجير التمويلي، وضمان المؤجر للمستأجر بعدم تعرض الغير له أثناء انتفاعه بالمال المؤجر ومدى شهادة التسجيل وسريانها، والتعويضات المستحقة للمستأجر في حالة فسخ المؤجر لعقد التأجير التمويلي، والتعويضات التي تستحق للمؤجر في حالة فسخ المستأجر للعقد، والتعويضات عن الأضرار في حالة إفلاس المستأجر.

وتبين مما سبق إن المشرع الأمريكي أبرز وعلى نحو واضح أن إبرام عقد التأجير التمويلي يتطلب تداخل طرف ثالث (بائع أو مورد)،بالإضافة إلى طرفيه (مؤجر ومستأجر)،يقوم المستأجر في هذا العقد باختيار الأموال التي يمتلكها البائع، أو التي يطلب من المورد توريدها، وليس للمؤجر أن يقوم باختيار الأموال أو تصنيعها أو توريدها، مما ينبغي أن لا تكون الأموال مملوكة له بالأصل، وبالتالي فإن المؤجر في عقد التأجير التمويلي وفقاً للمفهوم الأمريكي؛ مجرد وسيط مالي بين المورد والمستأجر، يقتصر دوره على شراء الأموال التي يختارها المستأجر ويمكنه من الانتفاع بها، وزيادة في تأكيد هذا الدور فإن المشروع الأمريكي منع المؤجر من إبداء أي تأثير على المستأجر، في اختيار المعدات التي يرغب في استئجارها، كما منع المشرع الأمريكي المؤجر من القيام بأي عمل من شأنه تصنيع السلع التي يصنعها المستأجر، ويستهدف المشرع الأمريكي من وراء هذا الشرط حماية المستأجر من منافسة المؤجر له (قديح،2018).

ثانياً: مفهوم التأجير التمويلي في التشريع الفرنسي

نظم المشرع الفرنسي أحكام عقد التأجير التمويلي بموجب القانون رقم (455) سنة 1966م، ونصت المادة الأولى من القانون على أنه: "يقصد بعمليات التأجير التمويلي في مفهوم هذا القانون ما يلي:

1. عمليات تأجير المعدات والآلات اللازمة لمزاولة حرفة أو صناعة، والتي يتم شراؤها بقصد إعادة تأجيرها بواسطة مشروعات تظل المالكة لها. وذلك عندما تخول هذه العمليات أياً كان

تكييفها للمستأجر الحق في تملك كل أو جزء من الأشياء محل الإيجار في مقابل ثمن يتفق عليه ويؤخذ في الاعتبار عند تقديره المبالغ التي دفعها المستأجر على سبيل الإيجار.

2. العمليات التي تتضمن قيام مشروع بتقديم عقارات متخصصة للانتفاع المهني للإيجار سواء تم شراء هذه العقارات بمعرفته أو تم إنشائها لحسابه. وذلك عندما تسمح هذه العمليات أياً كانت طبيعتها القانونية تسمح للمستأجرين بتملك كل أو بعض الأصول محل الإيجار عند انتهاء مدة الإيجار وذلك إما عن طريق التنازل تنفيذاً لوعد البيع، أو عن طريق شراء حق ملكية الأرض المقام عليها العقار أو العقارات المستأجرة مباشرة أو بطريق غير مباشر، أو بانتقال ملكية الأبنية المشيدة على الأرض التي تخص المستأجر المذكور بقوة القانون.

3. عمليات تأجير المحل التجاري، أو المنشأة الحرفية، أو أحد العناصر المعنوية للمحل، أو المنشأة التي تتضمن وعدا من المالك بالبيع في مقابل ثمن يتفق عليه، مع الأخذ بالاعتبار عند تقديره الدفعات الإيجارية التي سددت ما لم يكن سبق المستأجر تملك المتجر أو المنشأة من قبل. (قانون التأجير التمويلي الفرنسي،1966)

4. كما أضيفت لقانون التأجير التمويلي الفرنسي مادة رابعة وذلك بموجب المرسوم رقم (882-2005)، الخاص بإصلاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظم عمليات التأجير التمويلي التي تقع على الحصص الاجتماعية أو الأسهم المنصوص عليها في مواد القانون التجاري التي تتضمن وعدا من جانب واحد بالبيع مقابل ثمن متفق عليه، ويؤخذ في الاعتبار عند تقديره المبالغ التي يدفعها المستأجر على سبيل الإيجار ولو بصفة جزئية. (قانون إصلاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسي2005)

ثالثاً: تعريف التأجير التمويلي في التشريع المصري

عرفت المادة الثانية من القانون رقم (95) لسنة (1995م) والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة (2001م)، عقد التأجير التمويلي بأن كل مما يلي يعد تأجيراً تمويلياً في تطبيق أحكام هذا القانون.

1. كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستأجر منقولات مملوكة له أو تلقاها من المورد استناداً إلى عقد من العقود، ويكون التأجير مقابل قيمة إيجارية [1] يتفق عليها المؤجر مع المستأجر.

2. كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستأجر عقارات أو منشآت مملوكة للمؤجر أو يقيمها على نفقته بقصد تأجيرها للمستأجر، وذلك بالشروط والمواصفات والقيمة الإيجارية التي يحددها العقد.

3. كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بتأجير مال إلى المستأجر، تأجيراً تمويلياً؛ إذا كان هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر؛ بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلي.

رابعاً: تعريف التأجير التمويلي في التشريع اللبناني

عرفت المادة الأولى من القانون رقم (160) لسنة (1999م) عقد التأجير التمويلي بأنه: عمليات تأجير تجهيزات، ومعدات، وآليات على أنواعها، مشتراة من المؤجر؛ بهدف تأجيرها مع الاحتفاظ بملكيتها، شرط إعطاء المستأجر حق تملكها، لقاء ثمن متفق عليه، تحدد شروطه عند إجراء العقد، مع الأخذ بالاعتبار ولو جزئياً، الأقساط المدفوعة إيجاراً.

وقد جاء تعريف عمليات التأجير التمويلي في القانون اللبناني بشكل يختلف عن القانون الفرنسي والمصري بحيث يبرز بأن هذه العمليات ترد فقط على المنقولات المشتراة من المؤجر فحسب دون العقارات كان حريا بالمشرع إن يمد نطاق نشاط التأجير التمويلي ليسري على العقارات تبعا لما لها من فوائد اقتصادية كثيرة، تساعد في تسريع حركة عجلة الاقتصاد اللبناني. (شافي،2004)

[1] القيمة الإيجارية: القيمة المتفق عليها في العقد، والتي يلتزم المستأجر بأدائها إلى المؤجر؛ مقابل الحق في استخدام الأصل المؤجر تأجيرا تمويلياً.

المبحث الثاني: قطاع التأجير التمويلي في فلسطين

المطلب الأول: الإطار العام لقطاع التأجير التمويلي

يخضع قطاع التأجير التمويلي في فلسطين لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وهي الجهة التي تتولى المسؤولية القانونية للرقابة والتنظيم والإشراف على القطاعات المالية غير المصرفية في فلسطين، التي تشمل إلى جانب قطاع التأجير التمويلي، قطاع الأوراق المالية وقطاع التأمين وقطاع تمويل الرهن العقاري.

وتعمل الهيئة من خلال الإدارة العامة لتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي على تطوير وتنظيم قطاع التأجير التمويلي، وهو قطاع مهم وحيوي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تعمل الهيئة على استكمال بناء البيئة القانونية الملائمة لهذا القطاع وتطويرها، إضافة إلى التعاون مع الأطراف كافة ذات العلاقة لبناء وصناعة تأجير تمويلي متينة وسليمة وبناء قدرات العاملين في القطاع، إلى جانب تعزيز الوعي لدى جمهور المواطنين. وتنفيذاً لذلك أفردت الهيئة ضمن استراتيجيتها للأعوام من 2016–2020م، هدفاً خاصاً لقطاع التأجير التمويلي يتمثل في تطوير الخدمات التي يقدمها القطاع ورفع مساهمته الاقتصادية.

الفرع الأول: التأجير التمويلي في التشريع الفلسطيني

التأجير التمويلي: يعرف التأجير التمويلي بأنه تمويل مبني على الأصل يستخدم لشراء الأصول الثابتة (سيارات،شاحنات،معدات هندسية معدات مختبرات خطوط إنتاج، عقارات،... إلخ) وذلك من خلال قيام شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر من الموردين، ومن ثم توفير هذه الأصول المشتراة لاستخدام المستأجر وانتفاعه لفترة زمنية محددة مقابل دفعات الإيجار وفي نهاية فترة التأجير يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر أو إعادتها إلى المؤجر في حال لم يرغب المستأجر في ممارسة خيار الشراء، وفي ظل التأجير التمويلي عادة ما يتملك المستأجر الأصل في نهاية التعاقد (هيئة سوق رأس المال).

وأهم ما يميز التأجير التمويلي عن أدوات التأجير الأخرى(الإقراض) هو استخدام الأصل موضوع عقد التأجير التمويلي كضمان للتمويل (في أغلب الأحيان) دون الحاجة إلى طلب ضمانات إضافية، بحيث يحتفظ المؤجر بالملكية القانونية للأصل طوال فترة التعاقد أما في حالة القرض، فيتم طلب ضمانات متنوعة لضمان القرض ويكون الأصل ملكاً للمقترض.

عقد التأجير التمويلي

هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بتوفير الأصل لمستأجر ليستخدمه مقابل دفعات تأجير محددة، وذلك لفترة زمنية معينة، وفي نهاية فترة التأجير التمويلي، إما يتم نقل الملكية تنفيذاً لعقد التأجير التمويلي، أو إعادته للمؤجر في حال عدم رغبة المستأجر في ممارسة خيار الشراء.

ويبرم عقد التأجير التمويلي وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم (6) لسنة (2014م)، بشأن التأجير التمويلي وتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

الفرع الثاني: صور عقد التأجير التمويلي

1. التأجير التشغيلي: يمتاز هذا النوع من التأجير بقصر مدة العقد نسبيا، بمعنى أن هذه المدة لا تغطي العمر الاقتصادي للأصل الرأسمالي محل العقد، يطبق هذا العقد على المعدات والأجهزة والآليات التي تتطور وتتغير باستمرار بسبب القتد التكنولوجي المتواصل، مما يجعل المستأجر يميل على العقود قصيرة الأجل وعدم الالتزام بالعقود طويلة الأجل لأنها تقيد فعاليته تقنيا، وما يميز هذا النوع انه يعطي فرصة للمؤجر إعادة التأجير للأصل، في حين يمنح للمستأجر فرصة إعادة تجديد الأصل عند انتهاء مدة العقد، ويبقى المؤجر ملتزماً بالصيانة والتأمين وما يتبعه.

2. التأجير التمويلي: يمتاز هذا النوع من التأجير بطول مدة العقد والتي عادة ما تقارب العمر الفني للأصل الرأسمالي محل العقد، مما يحقق للمؤجر فرصة استرداد قيمة الأصل مع هامش ربح معقول عن طريق الأقساط والدفعات الإيجارية، ومما يميز هذا العقد أيضاً اتفاق أطرافه على عدم قابليته للإلغاء قبل انتهاء مدته المحددة في العقد، وغالبا لا يلتزم المؤجر بالصيانة

والتأمين وما يتبعه، كذلك وقد يتفق الطرفان أن تؤول ملكية الأصل في نهاية العقد للمستأجر حسب ما ورد بالاتفاق، ولهذا فإن يعتبر هذا النوع اكثر تميزاً عن عقد الإيجار العادي وعقد البيع العادي، مما يجعله عقداً مستحدثاً ذو طبيعة خاصة ومميزة.(الساعدي،2015)

الفرع الثالث: أطراف عقد التأجير التمويلي

عرف قرار بقانون رقم (6) لسنة (2014م) بشأن التأجير التمويلي في الفصل الأول (أحكام عامة) المادة رقم (1) أطراف عقد التأجير التمويلي كما يلي:

1. المستأجر: الشخص الذي له حق حيازة واستخدام العين المؤجرة بموجب عقد التأجير التمويلي، ويشمل المصطلح كل مستأجر "ومستأجر من الباطن" مالم يدل على خلاف ذلك.

2. المؤجر: وهو الشخص المعنوي المسجل وفق أحكام التشريعات النافذة، والتي تكون غايته الرئيسية مباشرة نشاط التأجير التمويلي بموجب عقد التأجير التمويلي ولا يشمل الشركة العادية أو الشركة المدنية.

3. المورد: وهو الشخص الذي ينقل ملكية العين المؤجرة محل عقد التأجير التمويلي إلى المؤجر.

الفرع الرابع: أهمية التأجير التمويلي

يعتبر التأجير التمويلي وسيلة من وسائل التمويل المتاحة، إضافة إلى وسائل التمويل الأخرى فضلاً عن أنه وسيلة لتطوير الاستثمار المحلي. فبتطوير أدوات جديدة كالتأجير التمويلي تتمكن الدول من تعميق أنشطة قطاعها المالي عن طريق طرح منتجات جديدة بخدمات متنوعة، وإدخال أطراف جديدة إضافة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المقدمة.

كما يؤثر هذا النشاط الحيوي والمهم على الاقتصاد ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال منح المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصاً أكبر للحصول على التمويل بآلية لها علاقة باستخدام الأصل المنتج كضمان، كما يؤدي إلى زيادة

قدرة هذه المؤسسات على مواكبة التطور التكنولوجي، ورفع جودة المنتوج وزيـــادة إنتاجيتهـــا، وبالتالي تعزيز تنافسيتها.

وهذا يجعل التأجير التمويلي من أنظمة التمويل الكفؤة، وبخاصة في ظـــل عـــدم قـــدرة ســـوق الإقراض على استيعاب كافة الاحتياجات التمويلية للاستثمار الرأسمالي لأسباب عدة قد يكـــون أهمها درجة التصنيف الائتماني للمقترض وعدم قدرة المستفيد على توفير الضمانات الملموســـة التي عادة ما يطلبها الممول، وبما أن التمويل عادةً يكون طويل الأمد فإن العائد عليه يكون مجزٍ خاصة إذا توافرت حوافز اقتصادية وضريبية وجمركية.

الفرع الخامس: مزايا التأجير التمويلي

يوفر التأجير التمويلي مزايا ومنافع عدة لكل من المؤجر والمستأجر وأهمها (هيئة ســـوق رأس المال الفلسطينية):

مزايا المؤجر

1. يوفر مجالاً واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة، وبضمان كافٍ يتمثل في احتفاظه بملكية العين المؤجرة.
2. يعتبر نظاماً أفضل من نظام البيع بالتقسيط؛ نظراً لسهولة تطبيقه ولوجود منظومة قانونيـــة متخصصة متعلقة بالنشاط.
3. يقلل من مخاطر منح الائتمان بالنسبة للمؤجر، وذلك لسرعة استعادة الأصل في حال عـــدم التزام المستأجر بالدفع.
4. في حالة الإخلال بشروط العقد، تتم استعادة الأصل المؤجَّر بشكل سريع ضمن إجـــراءات قاضي الأمور المستعجلة، على العكس من الرهن الحيازي أو العقاري.

مزايا المستأجر

1. تمكين المستأجر من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لمشروعه دون أن يضطر إلى تجميد جزء كبير من أمواله إذا قام بشرائها، ما يوفر لمشروعه مستوى أعلى من السيولة.

2. يساهم في تسهيل عمليات التجديد والتحديث ومواكبة التطور التكنولوجي، بما يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات المستأجر.

3. التأجير التمويلي قائم على فرضية أن الثروات تتحقق باستخدام الأصول لا بامتلاكها، وبالتالي فلا حاجة للمنشآت الإنتاجية لامتلاك المعدات والآلات لتحقيق الإيرادات، ولكنها تستطيع ذلك من خلال استئجارها عبر التأجير التمويلي للأصول بالنسبة للمستأجر أكثر يسراً وملائمة من الاقتراض، وبخاصة أنه لا يترتب عليه–في الغالب– توفير ضمانات إضافية ملموسة.

4. المساهمة في زيادة العائد على حقوق الملكية إذا تم استثمار الأصول المستأجرة بشكل فعال (مقارنة بالشراء).

5. يستفيد المستأجر من المزايا الضريبية لعملية التأجير التمويلي حيث أن قيمة دفعات الإيجار يتم اقتطاعها من الوعاء الضريبي للمشروع باعتبارها تكاليف لازمة للحصول على الدخل الخاضع للضريبة وفقا للقانون، بالإضافة إلى الاستفادة من أية تخفيضات جمركية وفقاً للقانون.

مزايا التأجير التمويلي لاقتصاد الدولة

يمكن إيجاز أثر نشاط التأجير التمويلي للمعدات والأصول على الاقتصاد الدولي فيما يلي (قرمان،1995):

1. دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك لأن التأجير التمويلي يوفر التمويل الكامل لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للمنتج القومي مما يدفع ببرامج التنمية الاقتصادية.

2. يؤدي إلى كسر أثار موجات التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، فالتأجير التمويلي يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المنشآت لتكوين احتياطات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات دون انتظار وذلك عن طريق التأجير التمويلي، إذ أصبح من سمات هذا العصر. في ظل موجات التضخم. أن أسعار اليوم أقل من أسعار الغد وبالتالي يمكن اعتبار التأجير التمويلي كعامل ثبات للاستثمارات خلال الأزمات والكساد الاقتصادي وذلك بسرعة حصول المشروعات على التمويل الكامل لاستثماراتها بدلاً من الانتظار للحصول على احتياجاتها المالية بالطرق العادية.

3. إن التأجير التمويلي يزيد سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير التمويلي من إمكانيات للشركات عما كانت موجودة عليه في ظل غياب هذا النظام، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل مزيد من الأيدي العاملة، إذا يقوم التأجير التمويلي بتمويل أصول رأسمالية مما يتطلب تشغيل وتدريب أيدي عاملة جديدة.

4. يؤدي إلى التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، وكذلك تسهيل عمليات الإحلال والتجديد للمشروعات مما يساعد على الملاحقة المستمرة للتطور التكنولوجي، ومن ثم رفع جودة الإنتاج مع خفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً، وزيادة مجالات التصدير وقلة الاستيراد مما يحسن من أوضاع الميزان التجاري.

5. تحسين ميزان المدفوعات في حالة التأجير الدولي (خارج الحدود)، إذ تقتصر التحويلات للخارج على القيمة الإيجارية فقط بينما يتم تحويل كامل قيمة الأصل الرأسمالي للخارج في حالة الشراء عن طريق الاستيراد.

المطلب الثاني: قانون التأجير التمويلي في فلسطين

تم إصدار قرار بقانون رقم(6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي بتاريخ2014/01/20 المنشورة بتاريخ 2014/05/28 في جريدة الوقائع رقم (107)، ويعتبر صدور القرار بقانون من أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في سبيل استكمال الأطر القانونية والرقابية الناظمة لعمل

قطاع الأجير التمويلي في فلسطين، حيث يعتبر صدور قانون التأجير التمويلي حجر الزاوية في نمو هذا القطاع وتقدمه، مما سيساهم في تنظيم العلاقة بين أطراف عقد التأجير التمويلي، حيث يوفر القانون تعريفاً واضحاً للتأجير التمويلي يميزه عن غيره من الأدوات المالية وعمليات الإيجار الاعتيادية، كما يؤكد ويقر مبدأ الحرية التعاقدية الذي يعتبر الأساس في تحديد الحقوق والالتزامات بمضمون عقد التأجير التمويلي، ويمنح المستأجر حق الرجوع المباشر على مورد العين المؤجرة، إضافةً إلى توضيح حدود مسؤولية المؤجر في مواجهة الغير في حال تعرضهم لضرر ناتج عن استخدام العين المؤجرة، بحكم أن العين المؤجرة في حيازة المستأجر وفي عهدته ومسؤوليته، كما منح القرار بقانون المؤجرين صلاحية التوجه إلى قاضي الأمور المستعجلة لاستعادة العين المؤجرة في حالات الإخلال.(هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

الفرع الأول: أهمية وجود قانون ينظم عمليات التأجير التمويلي

نصت المادة رقم (3) من قرار بقانون رقم (6) لسنة (2014م) بشأن التأجير التمويلي:

1. إيجاد منظومة قانونية لتطوير خدمات التأجير التمويلي وحل النزاعات المرتبطة بها
2. تنظيم ومراقبة أعمال التأجير التمويلي والحفاظ على حقوق ومصالح أطراف عقد التأجير التمويلي
3. تنظيم نشاط التأجير التمويلي كأداة لتمويل الموجودات الثابتة مثل: الآلات والمعدات والمركبات والأراضي
4. مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تمتلك رأس مال كبير على التطور وتوسيع أعمالها من خلال الحصول على المعدات اللازمة للقيام بعملها.

الفرع الثاني: شركات التأجير التمويلي في فلسطين

تعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي في فلسطين

استناداً لأحكام قانون هيئة رأس المال رقم (13) لسنة (2004م)، لا سيما المادتين (3) و(26) منه، ولأحكام القرار بقانون رقم(6) لسنة (2014م)،بشأن، التأجير التمويلي، لا سيما المادتين (7) و(37) منه، وبناء على ما أقره مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال في جلسته رقم (3) لسنة (2016م)، بإصدار تعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي لتصبح سارية المفعول منذ تاريخ 2016/05/09م، حيث حرصت الهيئة في سياق إعدادها على أن تكون بسيطة ومنسجمة مع الواقع العملي لهذا القطاع بهدف تشجيعه والمساهمة في نموه كونه وسيلة فاعلة لحيازة وزيادة رأس المال.

شروط الحصول على الرخصة (لمزاولة المهنة)

يشترط للحصول على رخصة لممارسة نشاط التأجير التمويلي كما نصت عليها المادة (5) من تعليمات رقم (1) لسنة (2016م) لترخيص شركات التأجير التمويلي، ما يلي:

1. أن يكون مقدم الطلب شركة مساهمه مسجلة حسب الأصول وفقاً لأحكام قانون الشركات الساري في فلسطين، أو شركة مساهمة أجنبية مسجلة حسب الأصول في موطنها الأم، على أن تسجل فرعاً لها في فلسطين.

2. أن تكون غاية الشركة طالبة الترخيص الرئيسية ممارسة نشاط التأجير التمويلي.

3. ألا يقل رأس المال المدفوع للشركة طالبة الترخيص عن مليوني دولار أمريكي، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

4. يستوفي أعضاء مجلس إدارة الشركة طالبة الترخيص أو ممثل فرع الشركة المساهمة الأجنبية، حسب مقتضى الحال، وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا فيها الشروط والمؤهلات والخبرات المبنية في المادة (6) من هذه التعليمات.

تنص المادة رقم (6) المتعلقة بالشروط الخاصة بالمؤجر على ما يلي:

1. يجب أن تتوفر في المؤجر، وبصورة مستمرة جميع متطلبات الترخيص المحددة وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

2. في حال فقد أي متطلب من متطلبات الترخيص، للهيئة-بعد إشعار المؤجر- اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بحقه بموجب أحكام هذه التعليمات.

3. أن يتم تسديد الرسوم المقررة بعد الموافقة على طلب منح الرخصة للحصول عليها.

شركات التأجير التمويلي الفلسطينية المرخص لها للعام 2020

1. الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)

تعد بال ليس الشركة الفلسطينية الأولى المتخصصة بالتأجير التمويلي تأسست عام 2006، وهي مسجلة ومرخصة من هيئة سوق المال الفلسطيني وهي الشركة الأولى المسجلة كشركة مساهمة عامة،تعمل الشركة في شتى القطاعات والخدمات ليس تأجير المركبات فحسب، فهي تمول أي مشروع يعود بالفائدة الاقتصادية على الفرد والمجتمع، ومن ضمن هذه القطاعات التي تعمل بها الشركة لتساعد بالازدهار الاقتصادي الفلسطيني (قطاع تصنيع الطعام، والإنشاءات، والصناعات الخفيفة والثقيلة، والزارعة، والقطاع الطبي، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعاصر الزيتون).

2. الشركة العربية للتأجير التمويلي

تأسست الشركة العربية للتأجير التمويلي عام 2014 من قبل الشركة العربية الفللسطينية للاستثمار (أيبك)، يتركز نشاطها في مجال التأجير التمويلي للسيارات ومنها: HYUNDAI, JEEP, FIAT, DODGE, CHRYSLER, ALFAROMEO

3. شركة ليس آندجو للتأجير التمويلي

تأسست شركة Lease&Go عام 2013م لتقدم حلول مالية مبتكرة لزبائن الشركة المتحدة وخصيصاً الشركات، المؤسسات والأفراد المهتمين بإقتناء سيارات الشركة المتحدة فولوكسفاجن، وأودي، وسكودا،وسيات، وبالإضافة إلى المعدات الثقيلة Cukurova & Liebherr.

تقدم الشركة حلول مالية متعددة ومباشرة للعملاء الذين يبحثون عن البساطة والسهولة في التعامل بعيداً عن التعقيدات والمعاملات المرهقة بحيث توفر أساليب تمويلية مناسبة ومخصصة تتلائم مع القدرة المالية للعميل، وتسعى الشركة لتوفير خدماتها بالتأجير التمويلي المنتهي بالتملك لعملائها بتوفير تشكيلة واسعة من السيارات الحديثة لتلبي طلبات واحتياجات مختلف الزبائن وحسب طبيعة العمل والاستخدام.

4. شركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي

تعد شركة ريتس من الشركات الفلسطينية الأولى المتخصصة بالتأجير التمويلي. تقدم الشركة باقة من المنتجات المتنوعة لشرائح عريضة من الزبائن.

تعد شركة ريتس من الشركات الفلسطينية الأولى المتخصصة بالتأجير التمويلي. تقدم الشركة باقة من المنتجات المتنوعة لشرائح عريضة من الزبائن، موفرة قوة مالية وشروط ائتمان مرنة، كخدمة التأجير التمويلي للمعدات الإنشائية والآلات الصناعية الإنتاجية المتخصصة، وتقدم أيضا خدمة التأجير التمويلي للمركبات بمختلف أنواعها، وموديلاتها وأحجامها، من المركبات الخاصة والتجارية، بما فيها الشاحنات، والسيارات العائلية، ومركبات البناء الثقيلة بأسعار وشروط منافسة.

5. شركة الإجارة الفلسطينية

شركة الإجارة الفلسطينية، هي شركة التأجير الأولى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في فلسطين، تأسست في شهر تشرين الثاني من العام 2013 وباشرت أعمالها في منتصف العام 2014 ومقرها الرئيس رام الله برأسمال قيمته 12 مليون دولار أمريكي، وقد أطلقها صندوق

الاستثمار الفلسطيني بالشراكة مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (جدة) والبنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة خصوصية متخصصة في تقديم منتج الإجارة المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تستهدف تأجير الماكينات والآلات والسيارات ووسائل النقل وخطوط الإنتاج بهدف التمليك، كما وتستهدف القطاعات الإنتاجية والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في السوق الفلسطيني.

شركة جديكو ليسينغ للتأجير التمويلي

تأسست شركة جديكو ليسينغ عام 2017 بموافقة مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال على منح شركة "جديكو ليسينغ" للتأجير التمويلي، ترخيصا لممارسة أعمال التأجير التمويلي في فلسطين، حيث تعمل الشركة برأس مال قدره 3,000,000 دولار أميركي، وهي إحدى الشركات التابعة والمملوكة لشركة كهرباء محافظة القدس الأردنية.وحسب الهيئة، تقدم "جديكو ليسينغ" للتأجير التمويلي خدمات التأجير التمويلي للمؤسسات والشركات لمختلف الأصول، تعد من أوائل الشركات في فلسطين التي تقوم بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، والكوابل، ومعدات الألياف الضوئية، إضافة إلى المركبات ووسائل النقل، والآلات والمعدات وخطوط الإنتاج والمعدات المكتبية والطبية، وهي بذلك تساهم في دعم تنمية الاقتصاد الفلسطيني والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني.

6. شركة جودلاك للتأجير التمويلي

تأسست الشركة عام 1996 في القدس كشركة متخصصة في تأجير السيارات وواصلت التطور الى ان أصبحت من الشركات الفلسطينية الرائدة والمتخصصة في التأجير التشغيلي والتمويلي والتأجير بهدف التملك، ليس فقط للسيارات بل امتدت خدماتها لتغطي العديد من الاحتياجات وتشمل المركبات ووسائل النقل والمعدات الثقيلة والمعدات الصناعية والرافعات لوكالات عالمية تملكها الشركة إضافة الى التمويل العقاري لمشاريع نفذتها ا الشركة في عدة مناطق في الضفة الغربية , كما وتقدم الشركة خدماتها من خلال ثلاث فروع رئيسية في القدس والضفة الغربية والأردن.

تعتبر شركة جود لاك من الشركات الفلسطينية الرائدة في مجال تـــأجير الســـيارات والتـــأجير التمويلي والتشغيلي للمركبات الشخصية والتجارية والمعدات الثقيلة والصـــناعية إضـــافة الـــى خدمات التمويل العقاري حيث تقدم باقة من حلول الشراء التمويلي الفردي والتجاري بما يلبـــي متطلبات كل من الأفراد والشركات وفقا للمنهجين الإسلامي والربحي بأسعار منافسة وشـــروط ميسرة.

7. الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي

تأسست الشركة عام 2017، برأس مال قدره (2,000,000 دولار أمريكي)، حيث منحت هيئة رأس المال الفلسطينية رخصة ممارسة أعمال التأجير التمويلي للشركة المتكاملة لتقـــوم بتقـــديم خدمات التأجير التمويلي في مجال السيارات للأفراد والشركات.

8. شركة ليز فور يو للتأجير التمويلي

تأسست الشركة عام 2014، حيث منحت هيئة رأس المال الفلسطينية رخصة ممارسة أعمـــال التأجير التمويلي للشركة المتكاملة لتقوم بتقديم خدمات التأجير التمويلي في مجال المعدات الثقيلة والسيارات.

9. شركة الثريا للتأجير التمويلي

تأسست الشركة عام 2017، وهي شركة مملوكة لشركة شقيقة حيث منحت هيئـــة رأس المـــال الفلسطينية رخصة ممارسة أعمال التأجير التمويلي للشركة المتكاملة لتقوم بتقديم خدمات التأجير التمويلي في مجال مشاريع الطاقة الشمسية.

المطلب الثالث: الواقع الضريبي لشركات الـــتأجير التمويلي في فلسطين

ان عقود الإيجار التمويلية يمكن تصنيفها الى عقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار رأسمالي وذلـــك حسب المادة رقم 1 من تعليمات وزير المالية بشأن تحديـــد معـــدلات الاســـتهلاك المســـتأجرة والتنزيلات وكيفية حساب الإيرادات في عقود الإيجار التمويلية، حيث يجب تصـــنيف الإيجـــار

كإيجار رأسمالي اذا ترتب على عقد الإيجار تحويل جوهري منافع ومخاطر الملكية المتعلقة بالأصول موضوع العقد الى المستأجر، صنف عقد الإيجار كرأسمالي اذا ترتب على عقد الإيجار تحويل جوهري لمنافع ومخاطر الملكية المتعلقة بالأصل موضوع العقد إلى المستأجر، ويعتبر رأسمالياً في أي من الحالات التالية:

1. إذا كان الإيجار ينتهي بتمليك الأصل للمستأجر.
2. إذا تضمن وعداً من المؤجر ببيع الأصل المؤجر للمستأجر في نهاية فترة الإيجار بسعر مجزي.
3. إذا كانت فترة الإيجار تغطي 75% أو أكثر من العمر الاقتصادي المتبقي للأصل المستأجر بشرط ألا يبدأ العقد خلال الربع الأخير من العمر الاقتصادي للأصل المؤجر.
4. إذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار في تاريخ نشأة العقد تساوي 90% فأكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر في ذلك التاريخ.

أما إذا لم يتوافر أي شرط من الشروط السابقة فيمكن تصنيف العقد على انه عقد إيجار تشغيلي عند تاريخ نشأة الإيجار، ولكن في حال اتفق المستأجر والمؤجر على تغيير شروط العقد فيمكن تصنيفه واعتباره عقداً جديداً.

الضرائب المتعلقة بشركات التاجير التمويلي في فلسطين

1. ضريبة الدخل (الإيرادات والنفقات الرأسمالية)

وفيما يتعلق بضريبة الدخل واحتسابها لعقود التأجير التمويلي، فقد اقر المشرع الفلسطيني في قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته – تعليمات رقم (6) لسنة 2012م بشأن التأجير التمويلي، والتي نصت في المادة رقم 3 منها على ان تحسب الإيرادات المتأتية للمؤجر من عقد التأجير على أساس الاستحقاق بحيث تتحقق الإيرادات لكل سنة من سنوات العقد عن الأقساط المستحقة خلال كل سنة، وانه عند إنشاء العقد يتم محاسبة المؤجر على أي فرق بين

القيمة الحالية لدفعات الإيجار وتكلفة الأصل المؤجر كأرباح خلال الفترة الضريبية التي تم فيها العقد، ويحاسب المؤجر سنوياً عن مقدار الفوائد المستحقة على دفعات الإيجار خلال السنة، ويتم محاسبة المؤجر على أية زيادة بين قيمة خيار الشراء و القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية كأرباح متحققة في الفترة الضريبية التي تم إقفال العقد خلالها، وفي حال عدم ممارسة المستأجر حق الشراء للمأجور – باستثناء الأرض– في نهاية العقد وكانت قيمة الأقساط المدفوعة من جهة تزيد عن مصاريف استهلاك المأجور، والتمويل المطروحة سابقاً من الدخل الإجمالي من جهة أخرى، فإن الفرق بينهما يعتبر مصروفاً للمستأجر في الفترة الضريبية التي انتهى فيها العقد، أما إذا كانت الأرض هي موضوع العقد ولم يمارس المستأجر خيار الشراء، أو لم ينته العقد بالتملك فتعتبر الأقساط المدفوعة مطروحاً منها مصاريف التمويل التي تم تنزيلها من الدخل الإجمالي سابقاً نفقة للمستأجر، كما أن الفرق بين الأقساط المقبوضة من قبل المؤجر مطروحاً منها إيراد التمويل المحاسب عنها المؤجر سابقاً يعتبر إيراداً للمؤجر، وذلك في الفترة الضريبية التي قام فيها المستأجر بتسليم المأجور للمؤجر.

وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية فقد نصت المادة رقم 4 من التعليمات السابقة على ان تضاف النفقات الرأسمالية التي يلزم المؤجر بدفعها بموجب العقد إلى القيمة العادلة للمأجور بتاريخ الدفع ويتم إعادة جدولة أقساط العقد للفترة المتبقية بناءً على القيمة الجديدة، وفيما يتعلق بالفائدة فقد نصت المادة رقم 5 على ان تقبل الفائدة المستحقة على دفعات الإيجار ضمن النفقات الإنتاجية للمستأجر لكل سنة من سنوات العقد حسب تاريخ الاستحقاق، وفيما يخص دفعات الإيجار فقد نصت المادة رقم 6 على ان تعتبر القيمة الحالية لدفعات الإيجار تكلفة للمأجور، وتستهلك من قبل المستأجر حسب النسب المحددة في نظام الاستهلاك وحال كانت العقارات هي موضوع العقد فلا يتم استهلاك قيمة الأرض، ويتم استهلاك قيمة المباني بالنسبة المقررة حسب نظام الاستهلاك، كما ونصت المادة 7 على ان للمستأجر أن يستهلك المصاريف الرأسمالية التي ينفقها على شراء المأجور وفق النسب المحددة في نظام الاستهلاك، وفي حال إلغاء عقد التأجير التمويلي تعتبر كافة المبالغ المستحقة على المستأجر وغير المدفوعة من قبله إيرادات متحققة له في السنة التي تم إلغاء العقد فيها، إذا سبق تنزيلها كمصروفات أو نفقات إنتاجية، ويلزم المؤجر

والمستأجر بالإفصاح عن عقود التأجير التمويلي وفق ما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية حسب المادة رقم 8 من التعليمات، كما ونصت المادة رقم 9 انه ولغايات المحاسبة الضريبية يلتزم المستأجر بفصل الأصول المستأجرة ومجمعات استهلاكها عن الأصول المملوكة، ولا تعتبر معاملات نقل الملكية من المؤجر للمستأجر من باب معاملات التصرف الوهمية، ولغايات هذه التعليمات، يعامل المستأجر تمويلياً بما في ذلك المستأجر المنتهي إيجاره بالتملك، على أنه مالك المال، وتعتبر دفعات الإيجار التي يؤديها بمثابة أقساط قرض أو أقساط تأجير منتهية بالتملك حسب مقتضى الحال، وعند نقل ملكية الأصل من مؤجر الأصل إلى مستأجره تنفيذاً لعقد تأجير تمويلي لا يتم احتساب فروقات إعادة التقييم.

2. ضريبة القيمة المضافة

وفيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة وتعليمات فرضها على عقود التأجير التمويلي، فقد نصت المادة رقم 2 من تعليمات فرض ضريبة القيمة المضافة على انه ولأغراض تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وفي حال ممارسة نشاط التأجير التمويلي من قبل مؤسسة مالية، فبإمكانها ممارسة هذا النشاط من خلال ملف مشتغل مرخص فرعي يتم تسجيله حصر لهذه الغاية وفقا الأحكام قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم (16) لسنة 1963 والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

وفي حال أن المؤجر ليس مؤسسة مالية ويمارس نشاط التأجير التمويلي، يسجل كمشتغل مرخص ويخضع لأحكام قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963 المعمول به وتعديلاته فيما يتعلق بالمشتغل المرخص.

كما ونصت المادة رقم 3 من ذات التعليمات السابقة على انه يسمح للمستأجر (تشمل عبارة المستأجر: المستأجر في عمليات البيع وإعادة الاستئجار، التأجير اللاحق والتأجير من الباطن، شريطة حصول المستأجر على إذن خطي من المؤجر وكذلك أن يكون حاصلا على الترخيص اللازم وفق التشريعات النافذة لممارسة التأجير اللاحق والتأجير من الباطن وإعادة الاستئجار)،

وبما لا يتعارض مع قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963 وتعديلاته، استرداد قيمة ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على الأصل بموجب الفواتير الضريبية الصادرة له من المؤجر مقابل دفعات التأجير، وفي حالة لم يمتلك المستأجر الأصل المؤجر عند نهاية عقد التأجير أو إنهاؤه، فيتوجب علي المستأجر ولأغراض تطبيق ضريبة القيمة المضافة تسوية ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالأصل المؤجر التي استفاد منها بموجب الفواتير الصادرة له من المؤجر وحتى تاريخ فسخ العقد أو أنهاؤه.

وحسب المادة رقم 4 من ذات التعليمات فانه على المؤجر تزويد دائرة ضريبة القيمة المضافة بتقرير سنوي تدرج فيه بيانات عقود التأجير التمويلي التي تم إبرامها خلال السنة المالية على أن تتضمن البيانات التالية:

- اسم المستأجر ورقم ملفه الضريبي.
- قيمة الأصل.
- مبلغ التمويل.
- تسلسل دفعات التأجير وقيمتها.

3. ضريبة الأملاك

وفيما يخص ضريبة الأملاك فان شركات التأجير التمويلي تفرض عليها ضريبة الأملاك مثلها مثل سائر الأملاك والعقارات الأخرى، وقد نصت المادة السابعة من قانون ضريبة الأملاك رقم 11 لعام 1954 (موضحة أساس الضريبة وأصول التخمين) على ما يلي:

أ. ان بدل الإيجار السنوي للمباني مخصوما منه الخمس (20٪) مقابل نقص قيمتها بالتقادم والاستعمال يعتبر أنه صافي إيجارها السنوي (80٪)

ب. إذا لم يكن البناء مؤجر أو ظهر للجنة التخمين أن بدل الإيجار المسمى لا يعادل قيمة الإيجار السنوي الحقيقي، تخمن لجنة التخمين قيمة الإيجار السنوي مراعيه في ذلك الاعتبارات التالية:

1. حجم البناء والمواد المستعملة والموقع المقام عليه.

2. كيفية استعمال البناء

يكون صافي قيمة الإيجار السنوي للأراضي التي لم تنشا عليها أبنية دائمة أو للأرض التي تكون القيمة الرأسمالية للأبنية القائمة عليها أقل من قيمتها بدون أبنية 6% من الثمن الذي يمكن أن تباع به تلك الأرض فيما لو بيعت وكان البائع راغبا في البيع والشاري راغبا في الشراء من ويشترط ذلك أنه إذا كان صافي قيمة الإيجار السنوي للمباني عند تخمينها وفقا لأحكام الفقرتين (2,3) من المادة السابعة يزيد عن صافي قيمة الإيجار السنوي.

والأبنية على اختلاف أنواعها أيا كانت ماده بنائها وأيا كان محل وجودها داخل مناطق البلديات وكل ساحة أو ارض أو طرق أخرى تجاور البناء وتحيط به وتستعمل معه أو أعدت الاستعمال كجزء منه سواء أكان البناء مسكونا أو غير مسكون مستعملا أولا وأي تغيير إنشائي في البناء أو أية إضافة إنشائية عليه على أن تكون تامة الإنشاء ويعتبر البناء أو أي تغيير النسائي فيه أو أية إضافة إنشائية عليه أنها تامة الإنشاء عندما تصبح قابلة للاستعمال.

تخمين وتقدير قيمة ضريبة الأملاك

تربط ضريبة الأملاك داخل مناطق البلديات على أساس القيمة الإيجارية الفعلية أو المقدرة للمباني والأراضي بنسب متفاوتة، ولا تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي بل تفرض على الدخل الصافي فيما يتعلق بالأبنية حسب نص المادة 7 من القانون، أما بالنسبة للأراضي فإنها تفرض على الدخل الصافي المقدر والذي يقدر بنسبة (6%) من الثمن الذي يمكن أن تباع به تلك الأرض.

وبعد تحديد الوعاء الضريبي على النحو السابق يطبق سعر الضريبة كما نصت عليـــه المـــادة (13) من قانون رقم 11 لعام 1954 حسبما عدلت بموجب القانون رقم 42 لعام 1963 والقانون المعدل رقم 9 لعام 1967 وهو موحد لجميع المباني التي تقع داخل حدود البلـــديات بنســـبة 17 %، وكذلك بالنسبة للأراضي التي تقع داخل البلديات بنسبة 10 % لجميع الأراضي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة، وإجراءات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في شركات االتأجير التمويلي، وهي 10 شركات كما يلي:

جدول (1) مجتمع الدراسة

الرقم	اسم الشركة	العنوان
.1	الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)	روابي– كيو سنتر– عمارة شركة مسار العالمية الطابق الرابع / جنين– النمر مول الطابق 3
.2	الشركة العربية للتأجير التمويلي	البيرة– شارع الإرسال
.3	شركة ريتز لسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي	البيرة– شارع القدس– قرب مسجد العين معرض بيجو ط2
.4	شركة ليز فور يو للتأجير التمويلي	رام الله– بيتونيا–المنطقة الصناعية
.5	شركة الإجارة الفلسطينية	رام الله– الإرسال– عمارة القصر ط3
.6	شركة ليس آند جو للتأجير التمويلي	نابلس– شارع فيصل رام الله– بيتونيا
.7	شركة جديكو ليسينغ للتأجير التمويلي	رام الله– الماصيون– دوار محمود درويش– عمارة شركة كهرباء محافظة القدس ط3
.8	الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	رام الله– بيتونيا– مبنى كلية الشهيد أبو جهاد
.9	شركة جولدك بيرشز للتأجير التمويلي	رام الله– بيتونيا– المنطقة الصناعية– شارع حسن سلامة
.10	شركة الثريا للتأجير التمويلي	رام الله– شارع السهل0– عمارة الساهر ط3

وجميعها تقع ضمن دائرة البحث وهي الضفة الغربية.

- التعرف على أفراد عينة الدراسة وهم من الموظفين العاملين في هذه الشـــركات مقســـمين إلـــى: (مدير، رئيس قسم، موظف)

- تم الحصول على آلية التواصل مع هؤلاء الموظفين.
- تم الاتصال مع أفراد عينة الدراسة وإعلامهم بفكرة الدراسة وهدفها وأخذ موافقتهم على المشاركة.
- تم توزيع الاستمارة المصممة لغرض البحث على جميع الأفراد الذين أبدوا موافقتهم والبالغ عددهم (115) موظف.
- بعد جمع الاستمارات من الموظفين العاملين في المؤسسات المذكورة أعلاه تم جمع (100) استمارة من مختلف المؤسسات.
- تم استبعاد ما مقداره (6) استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي.
- العينة بصورتها النهائية قد بلغت (94) موظف من مختلف المؤسسات المختارة.

وفيما يلي الخصائص الديموغرافية:

جدول (2): خصائص العينة الديموغرافية

	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	37	%39.4
	علوم مالية ومصرفية	23	%24.5
	إدارة أعمال	13	%13.8
	أخرى	21	%22.3
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	8	%8.5
	دبلوم متوسط	17	%18.1
	بكالوريوس	30	%31.9
	دبلوم عالي	14	%14.9
	ماجستير	19	%20.2
	دكتوراه	6	%6.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	17	%18.1
	5-10 سنوات	48	%51.1
	أكثر من 10 سنوات	29	%30.9
المسمى الوظيفي	مدير	24	%25.5
	رئيس قسم	24	%25.5
	موظف	46	%48.9
	المجموع	94	%100.0

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أنه أغلب أفراد عينة الدراسة تخصصهم كان محاسبة، حيث حصلت على نسبة مقدارها 39.4%، بينما كان تخصص العلوم المالية والمصرفية 24.5%، كما تبين أن ما نسبته 13.8% كانوا من تخصص إدارة الأعمال، أما التخصصات الثانية فقد كانت نسبتهم 22.3%.

أما بالنسبة للمؤهل العلمي، فقد تبين أن 31.9% كانوا من حملة البكالوريوس وهي النسبة الأكبر، كما تبين أن ما نسبته 20.2% من حملة الماجستير، و18.1% دبلوم متوسط، وما نسبته

14.9% دبلوم عالي، وكان ما نسبته 8.5% من حملة شهادة الثانوية، بينما كانت أقل النسب لحملة الدكتوراه بنسبة 6.4%.

كما تبين أن ما نسبته 51.1% من أفراد عينة الدراسة كانت سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات، وهم الأغلبية من بين أفراد عينة الدراسة، وما نسبته 30.9% أكثر من 10 سنوات، وما نسبته 18.1% كانوا أقل من 5 سنوات.

أما بالنسبة للمسمى الوظيفي فقد تبين أن ما نسبته 48.9% من أفراد العينة كانوا موظفين وهو الأغلبية من بين أفراد عينة الدراسة، وما نسبته 25.5% كانوا مدراء، وبنسبة مشابهة لها وهي 25.5% كانوا رؤساء أقسام.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الدراسة وهي الاستمارة والتي تقيس **أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين**، حيث تم تقسيم الاستمارة على النحو التالي:

القسم الأول: يحتوي على عنوان الدراسة وفقرات إرشادية للمستجيبين

القسم الثاني: يحتوي على البيانات شخصية شملت عدد من المتغيرات قسمت إلى عدة تصنيفات وهي: (التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

القسم الثالث ويحتوي على مجالات الدراسة وأبعادها وقد كانت مقسمة على النحو التالي:

أولاً: المجال المتعلق بالواقع الضريبي وتقسم إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التخطيطي الضريبي ويضم (15) سؤال

المحور الثاني: التحفيزات الجبائية ويضم (15) سؤال

المحور الثالث: الإعفاءات الضريبية ويضم (14) سؤال

ثانياً: المجال الثاني: الأداء المالي ويضم (11) سؤال

كيفية إعداد وتطوير الأداة

قامت الباحثة بتطوير استبانة من أجل التعرف على أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين، وذلك تبعا للخطوات التالية:

1. الاطلاع على عدد من الاستبيانات في هذا المجال.
2. استشارة أصحاب الخبرة والاختصاص من المشرفين في مجال إعداد وتطوير الاستبيانات كأداة بحثية.

صدق الأداة

تم التأكد من مؤشرات الصدق للاستمارة بالطريقتين التاليتين:

أولاً: الصدق الظاهري

تم عرض المقياس بصورته الأولية على (3) من أعضاء هيئة التدريس في جامعات مختلفة، وطلب منهم إبداء الرأي بوضوح الصياغة، وانتماء الفقرات للأداة، ومناسبتها للبيئة الفلسطينية، وإبداء أي ملاحظات تتعلق بالحذف أو الإضافة، وتم اعتماد إجماع (3) محكمين للحكم على صلاحية الفقرات.

ثانياً: الصدق الداخلي

يعرف الصدق بأنه الدرجة التي يقيس بها الاختبار الدراسة التي وضع لقياسها، ولتحديد صدق الأداة الظاهري تم عرضها على المشرف الأكاديمي حيث أفاد بضرورة إجراء بعض التعديلات عليها لتكون صالحة لأغراض جمع البيانات من أفراد العينة حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (30) فقرة.

جدول (3): الصدق الداخلي لفقرات الأداة

الرقم	معامل الثبات	الدلالة
التخطيط الضريبي		
1	461	0.00
2	.480	0.00
3	.453	0.00
4	.367	0.00
5	.228	0.00
6	.550	0.00
7	.589	0.00
8	.411	0.00
9	.329	0.00
10	.277	0.00
11	.434	0.00
12	.579	0.00
13	.523	0.00
14	.466	0.00
15	.607	0.00
التحفيزات الجبائية		
1	.277	0.07
2	.289	0.05
3	.501	0.00
4	.666	0.00
5	.384	0.00
6	.661	0.00
7	.378	0.00
8	.663	0.00
9	.589	0.00
10	.464	0.00
11	.500	0.00
12	.449	0.00
13	.530	0.00
14	.512	0.00
15	.603	0.00
الإعفاءات الضريبية		
1	.458	0.00
2	.534	0.00
3	.463	0.00
4	.577	0.00

الرقم	معامل الثبات	الدلالة
5	.616	0.00
6	.407	0.00
7	.507	0.00
8	.469	0.00
9	.425	0.00
10	.541	0.00
11	.234	0.00
12	.439	0.00
13	.313	0.00
14	.400	0.00
الأداء المالي		
1	.567	0.00
2	.397	0.00
3	.279	0.07
4	.520	0.00
5	.607	0.00
6	.641	0.00
7	.441	0.00
8	.613	0.00
9	.463	0.00
10	.517	0.00
11	.677	0.00

يوضح الجداول السابقة الاستدلال على وجود ارتباط واتساق داخلي بين فقرات الاستبانة عــن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون وكان ذلك مؤشراً لوجود صدق اتساق داخلي بين فقرات مجالات الدراسة مع درجاتها الكلية، حيث أن جميع معاملات الارتباط عالية ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)

ثبات الأداة

ولاستخراج معامل ثبات الأداة التي استخدمتها الدارسة تم حساب معامل الثبات باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل ثبات الأداة عليه (0.90) وهو معامل ثبات جيد جدا لإجراء هذه الدراسة واعتماد هذه الأداة كأداة مناسبة لهذه الدراسة.

كما حصلت مجالات الدراسة على معامل ثبات مختلفة.

جدول (4) مجالات الدراسة

أسماء المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول: التخطيط الضريبي	15	%71
المحور الثاني: التحفيز الضريبي	15	%77.9
المحور الثالث: الإعفاءات الضريبية	14	%70.7
المجال الثاني: الأداء المالي	11	%88

إجراءات الدراسة

1. تحديد العنوان بدقة
2. تحديد مجتمع الدراسة والذي يتكون من الموظفين العاملين في شركات التأجير التمويلي في فلسطين.
3. توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة واسترجاعها.
4. تم فحص الاستبيانات وفرزها للتأكد من صحة عدد الاستبيانات وثم تم تفريغ المعلومات في الجداول إحصائية خاصة من أجل معالجتها إحصائيا.

متغيرات الدارسة

لقد اشتملت الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي:

أولا: متغيرات ديموغرافية

- التخصص
- المؤهل العلمي
- سنوات الخبرة
- المسمى الوظيفي

ثانيا: متغيرات مستقلة

- الواقع الضريبي

ثالثا: متغيرات التابعة

- تشتمل الدراسة على متغير تابع وحيد يتمثل في الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين.

المعالجة الإحصائية

لابد معالجة البيانات التي تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب والتي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة باستخدام برنامج (spss) وذلك باستخدام ما يلي:

استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الاستبانة

اختبار (الانحدار الخطي المتعدد) (Multiple Linear Regression):

اختبار (تحليل الانحدار الخطي البسيط).

مفتاح تصحيح الأداة

تدرجت الإجابة على كل فقرة من فقرات الأداة على سلم إجابات خماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة) وذلك حسب انطباق محتوى الفقرة على المستجيب، ويمكن تحويل سلم الإجابات إلى درجات بحيث تأخذ الإجابة أعارض بشدة (درجة واحدة)، أعارض (درجتان)، محايد (ثلاث درجات)، أوافق (أربع درجات)، أوافق بشدة (خمس درجات)،

تم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة على نحو التالي.

جدول (5) مقياس ليكرت

درجات الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضا كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو **(أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)**، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة، ولتحديد نتائجها تم الاستعانة بالمقياس التالي:

جدول (6) مفتاح المتوسطات الحسابيّة لسلم الإجابة

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
أعارض بشدة	1.0-1.80
أعارض	1.81-2.60
محايد	2.61-3.40
أوافق	3.41-4.20
أوافق بشدة	4.21-5.0

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: (ما أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين؟)

وللإجابة عن السؤال السابق، فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على جميع المجالات وعلى المجال الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

أ. الواقع الضريبي

1. التخطيط الضريبي

جدول (7) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التخطيط الضريبي

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.1	13	يحتل التخطيط الاستثماري وإدارة الموجودات الميزة الأهم لدى الشركة في جوانب التخطيط الضريبي الأخرى.	4.29	0.88	86%	أوافق بشدة
.2	1	تقوم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي في الوقت المحدد.	4.21	0.75	84%	أوافق بشدة
.3	3	تعمل الشركة على الاستفادة من عملية التقسيط وذلك حسب تعليمات ضريبة الدخل.	4.21	0.69	84%	أوافق بشدة
.4	4	تلتزم وتمارس الشركة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل	4.21	0.76	84%	أوافق بشدة
.5	2	تعمل الشركة على تنزيل الخسارة عن طريق إثباتها والتي نص عليها القانون الضريبي في الوقت المحدد.	4.15	0.80	83%	أوافق
.6	9	تحاول الشركة الاستفادة من عملية التقسيط التي يمنحها قانون ضريبة الدخل ولأعلى فترة ممكنة.	4.14	0.67	83%	أوافق
.7	7	تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي ضمن المدة القانونية من كل سنة تجنباً لدفع غرامة تأخير الإقرار الضريبي.	4.13	0.93	83%	أوافق
.8	6	تقوم الشركة بمسك حسابات أصولية ومنظمة حسب متطلبات قانون ضريبة الدخل.	4.12	0.87	82%	أوافق

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.9	5	يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل.	4.11	0.94	82%	أوافق
.10	8	تعمل الشركة على الاستفادة من ميزة الحصول على الخصم التشجيعي في تقديم التقدير الذاتي دون الإضرار بمصالح الشركة.	4.09	0.80	82%	أوافق
.11	14	تعمل الشركة على الاستفادة من ميزة سماح القانون بتنزيل الديون الهالكة من ضمن المصاريف المقبولة ضريبياً.	4.02	0.90	80%	أوافق
.12	10	تقوم الشركة بدفع ضريبة دخل الموظفين في نهاية المدة المحددة حتى لا تتحمل الشركة أي غرامات جراء ذلك.	3.98	1.10	80%	أوافق
.13	12	تقوم الشركة عند تحديد مبلغ المخصصات والاحتياطات باستغلال الحد الأعلى المسموح به ضريبياً لتحقيق وفورات ضريبية.	3.98	0.87	80%	أوافق
.14	15	تقوم الشركة بالتخطيط ضريبياً من خلال قيمة الاستهلاك المسموح به.	3.94	0.88	79%	أوافق
.15	11	تقوم الشركة في حال تحقيق خسائر في أي سنة بترحيل هذه الخسائر إلى السنوات اللاحقة حسب قانون ضريبة الدخل.	3.82	1.09	76%	أوافق
		التخطيط الضريبي	4.09	0.39	82%	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التخطيط الضريبي وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق، وبمتوسط حسابي قدره (4.9).

2. التحفيزات الجبائية

جدول (8) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال التحفيزات الجبائية

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.1	9	التحفيزات الجبائية تساعد الشركة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف	4.40	0.68	88%	أوافق بشدة
.2	8	تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم كل شركة	4.35	0.73	87%	أوافق بشدة
.3	2	تؤثر التحفيزات الجبائية على الشركة عند اتخاذ قراراتها التمويلية	4.21	0.87	84%	أوافق بشدة
.4	1	تؤثر التحفيزات الجبائية على الشركة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية	4.20	0.73	84%	أوافق
.5	3	تؤثر التحفيزات الجبائية على الشركة عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية	4.16	0.77	83%	أوافق
.6	11	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في الشركة	4.12	0.91	82%	أوافق
.7	12	التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في الشركة	4.11	0.87	82%	أوافق
.8	4	عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائية والعقوبات فإن هذا يكفي للتأثير بدرجة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة	4.10	0.86	82%	أوافق
.9	10	التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية	4.09	0.92	82%	أوافق
.10	6	يختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من شركة إلى أخرى حسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة لها	4.06	0.99	81%	أوافق

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.11	7	التحفيزات الجبائية تساعد الشركة على التحكم في مخاطر الإفلاس والعسر المالي	4.03	0.87	81%	أوافق
.12	15	تقوم الشركة بتقييم الوفر الضريبي في تحديد نسبة الدين في الهيكل التمويلي	4.00	0.89	80%	أوافق
.13	5	التحفيزات الجبائية تعزز القدرات المالية للشركة	3.87	0.92	77%	أوافق
.14	13	التحفيزات الجبائية تساعد على تخفيض معدلات الضرائب	3.85	1.08	77%	أوافق
.15	14	إن اختيار الزمن المناسب لتنفيذ سياسة التحفيز تعتبر شرطا أساسيا لنجاحها	3.67	1.14	73%	أوافق
		التحفيزات الجبائية	4.08	0.44	82%	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التحفيزات الجبائية وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق، وبمتوسط حسابي قدره (4.8).

3. الإعفاءات الضريبية

جدول (9) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الإعفاءات الضريبية

الرقم	الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.1	14	للإعفاءات الضريبية أثر على تخفيض حجم الطاقة غير المستعملة، والوصول بالشركة إلى استغلال كامل طاقتها المتاحة	4.74	0.48	95%	أوافق بشدة
.2	13	الإعفاءات الضريبية تعتبر حافزا للشركة لزيادة الأنشطة خلال فترة الإعفاء الضريبي	4.69	0.49	94%	أوافق بشدة
.3	3	من خلال الإعفاءات الضريبية يتسع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة مستقبلاً، وهذا يساعد على تنوع النشاط الاقتصادي	4.50	0.67	90%	أوافق بشدة
.4	5	الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل تساعد الشركة على سداد الضريبة بوقتها المناسب	4.49	0.52	90%	أوافق بشدة
.5	9	تساعد الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي على تغطية نفقات شركات التأجير التمويلي	4.46	0.56	89%	أوافق بشدة
.6	4	يقوم مأمور التقدير باستبعاد أي معاملة إعفاء ضريبي يعتقد أنها تؤدي إلى تهرب ضريبي.	4.45	0.62	89%	أوافق بشدة
.7	7	تساعد الإعفاءات الضريبية على تطوير عمل الشركة	4.45	0.82	89%	أوافق بشدة
.8	10	تساعد الإعفاءات الضريبة على النهوض بالأداء المالي لشركات التأجير التمويلي	4.41	0.54	88%	أوافق بشدة

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.9	12	يعتبر ربط مدة الإعفاءات الضريبية الممنوحة حسب حجم رأس المال حافزا لزيادة رأس المال للاستفادة من هذه الإعفاءات	4.38	0.57	88%	أوافق بشدة
.10	11	مدة الإعفاءات الضريبية التي يمنحها قانون الاستثمار الفلسطيني تعتبر حافزا لزيادة حجم رأس المال	4.36	0.50	87%	أوافق بشدة
.11	1	إن تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية تؤدي إلى تحقيق أداء مالي جيد للشركات	4.34	0.65	87%	أوافق بشدة
.12	6	الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل تساعد الشركة على سداد الضريبة بوقتها المناسب	4.23	0.65	85%	أوافق بشدة
.13	8	نصوص الإعفاءات الواردة في القانون الضريبي مناسبة لعمل شركات التأجير التمويلي	4.20	0.65	84%	أوافق
.14	2	تعمل الإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة	4.04	0.80	81%	أوافق
		الإعفاءات الضريبية	4.41	0.28	88%	أوافق بشدة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الإعفاءات الضريبية وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق بشدة، وبمتوسط حسابي قدره (4.41).

جدول (10) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محاور الواقع الضريبي

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1	التخطيط الضريبي	4.09	0.39	82%	أوافق
2	التحفيزات الجبائية	4.08	0.44	82%	أوافق
3	الإعفاءات الضريبية	4.41	0.28	88%	أوافق بشدة
الواقع الضريبي		4.20	0.32	84%	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة في المجال الأول وهو الواقع الضريبي، وقد تبين ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي لمحور التخطيط الضريبي (4.09) وبدرجة استجابة أوافق.

ولمحور التحفيزات الجبائية بمتوسط حسابي قدره (4.08) وبدرجة استجابة أوافق.

أما محور الإعفاءات الضريبية فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.41) وبدرجة استجابة أوافق بشدة.

وللواقع الضريبي بشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.20) وبدرجة استجابة أوافق.

ب. الأداء المالي

جدول (11) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال الأداء المالي

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
.1	2	يساعد الأداء المالي في عملية التطوير والتغيير في أعمال شركات التأجير التمويلي	4.57	0.61	91%	أوافق بشدة
.2	1	يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية في شركات التأجير التمويلي	4.51	0.50	90%	أوافق بشدة
.3	6	يساعد الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في شركات التأجير التمويلي	4.48	0.50	90%	أوافق بشدة
.4	5	يساعد الأداء المالي في تطوير قدرات شركات التأجير التمويلي على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية	4.44	0.52	89%	أوافق بشدة
.5	7	يساعد الأداء المالي على وضع أهداف واضحة وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد	4.35	0.52	87%	أوافق بشدة
.6	4	يساعد الأداء المالي في إكساب العاملين في شركات التأجير التمويلي مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء	4.31	0.51	86%	أوافق بشدة
.7	3	يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء شركات التأجير التمويلي	4.26	0.46	85%	أوافق بشدة
.8	11	تطبق نتائج الأداء المالي في الواقع العملي لشركات التأجير التمويلي بكافة تفاصيلها	4.19	0.86	84%	أوافق
.9	9	يساعد الأداء المالي في تخفيض تكاليف شركات التأجير التمويلي	4.01	1.05	80%	أوافق
.10	8	يساهم الأداء المالي في تحسين فاعلية التخطيط الضريبي والاستفادة من الإعفاءات الضريبية	4.00	0.95	80%	أوافق
.11	10	نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها للسنة التالية	3.76	0.95	75%	أوافق
		الأداء المالي	4.26	0.36	85%	أوافق بشدة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجال الأداء المالي وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه موافق، وبمتوسط حسابي قدره (4.26).

جدول (12) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجالات الدراسة والمجال الكلي

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1	الواقع الضريبي	4.20	0.32	84%	أوافق
2	الأداء المالي	4.26	0.36	85%	أوافق بشدة
المجال الكلي		4.21	0.31	84%	أوافق بشدة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة وللمجال الكلي وقد كانت على النحو التالي:

بلغ المتوسط لمجال الواقع الضريبي (4.20) وبدرجة استجابة أوافق.

ولمجال الأداء المالي (4.26) وبدرجة استجابة أوافق بشدة.

أما المجال الكلي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.21) وبدرجة استجابة أوافق بشدة.

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

سيتم في هذا الفصل من الدراسة مناقشة الفرضيات التي تختبر تأثير الواقع الضريبي بأبعاده **(التخطيط الضريبي، التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الضريبية)** على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين، وللتأكد من صدق هذه الفرضيات استخدمت الباحثة الاختبارات التالية لمعرفة درجة تأثير كل عامل من العوامل المستقلة على الأداء المالي للشركات:

1. اختبار تباين الانحدار **ANOVA** للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار.
2. نموذج الانحدار المتعدد **(Multiple Linear Regression)** لفحص الفرضيات الرئيسية.

3. نموذج الانحدار البسيط **(Simple Linear Regression)** لفحص الفرضيات الفرعية.

ولمعرفة العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للشركات، فقد قامت الباحثة باستخدام معادلة الانحدار المتعدد **(Multiple Linear Regression)** على المتغير (الأداء المالي) كمتغير تابع، و(التخطيط الضريبي، التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الضريبية) كمتغيرات مستقلة، ويبين الجداول (13) نتائج الإجابة على سؤال الدراسة.

نتائج فحص الفرضية الرئيسية والتي تنص على: (لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للواقع الضريبي (التخطيط الضريبي، التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الضريبية) على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)).

ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وكانت نتائج تحليل تباين الانحدار **(ANOVA)** للنموذج كما هو مبين في الجدول رقم (13).

جدول (13) اختبار تباين الانحدار (ANOVA) بين متغير (الواقع الضريبي)، وبين (الأداء المالي)

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	5.588	3	1.863	26.678	*0.000
المتبقي	6.284	90	0.070		
المجموع	11.872	93			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)**

تبين من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha = 0.05)$، وأن قيمة F المحسوبة (26.678)، وهي مقبولة، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد جيدة، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي ذو دلالة عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ **(الواقع الضريبي)** على **(الأداء المالي)**.

ولمعرفة العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي قامت الباحثة باستخراج معاملات معادلة الانحدار المتعدد، ويبين الجدول (14) نتائج الاختبار.

جدول (14) معاملات معادلة الانحدار للعوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي

المتغير	(β)	Std. Error	قيمة (t)	Sig	R	R Square	Adjusted R Square
الثابت	0.637	0.435	1.466	0.146	0.686	0.471	0.453
التخطيط الضريبي	0.059	0.103	0.579	0.564			
التحفيزات الجبائية	0.204	0.092	2.215	*0.029			
الإعفاءات الضريبية	0.578	0.128	4.506	*0.000			

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)**

تبين نتائج الجدول (14) إلى وجود علاقة إيجابية دالة بين (العوامل الأكثر تأثيراً على الإستراتيجية التنافسية)، وبين العوامل المستقلة، حيث تشير قيم مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل (الواقع الضريبي) وبين (الأداء المالي)، حيث بلغ معامل الارتباط (0.35) وهو موجب ودال إحصائياً عند مستوى (0.05)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.626) وهو يؤكد أن العوامل المستقلة في الدراسة بصورتها الحالية تفسر ما نسبته 62.6% من أسباب التباين في العامل التابع (الأداء المالي).

ولمعرفة تأثير كل عامل من العوامل المستقلة على الأداء المالي، فقد قامت الباحثة بتقسيم الفرضية السابقة إلى ثلاث فرضيات فرعية وفحصها باستخدام معادلة الانحدار المتعدد **Multiple Linear Regression**، ويبين الجدول (15) نتائج الإجابة على فرضية الدراسة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (15).

جدول (15) اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (التخطيط الضريبي)، وبين (الأداء المالي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	(β)	المتغير
0.247	0.255	0.505	*0.000	6.870	0.342	2.349	**الثابت**
			*0.000	5.617	0.083	0.467	التخطيط الضريبي

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)**

تبين من الجدول رقم (15)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (25.5%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد جيدة، وبالتالي يمكن القول أن التخطيط الضريبي يؤثر بنسبة 25.5% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (16).

جدول (16) اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (التحفيزات الجبائية)، وبين (الأداء المالي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	(β)	المتغير
0.321	0.329	0.573	*0.000	8.287	0.285	2.360	**الثابت**
			*0.000	6.713	0.069	0.466	للتحفيزات الجبائية

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)**

تبين من الجدول رقم (16)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (32.9%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد جيدة، وبالتالي يمكن القول أن التحفيزات الجبائية يؤثر بنسبة 32.9% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاءات الضريبية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (17).

جدول (17) اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (الإعفاءات الضريبية)، وبين (الأداء المالي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	(β)	المتغير
0.411	0.418	0.646	0.152	1.445	0.446	0.645	**الثابت**
			*0.000	8.121	0.101	0.820	الإعفاءات الضريبية

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)**

تبين من الجدول رقم (17)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (41.8%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن التخطيط الضريبي يؤثر بنسبة 141.8% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وفهم العلاقة ما بين الواقع الضريبي والأداء المالي لشـــركات التأجير التمويلي في فلسطين، من خلال التعرف على أبعاد الواقع الضريبي، وربط هذه المحاور بعلاقة مع الأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أســئلتها وفرضــياتها وجمـــع البيانات حولها، تم تصميم استبانة وزعت على جميع أفراد عينة الدراسة وبعد جمـــع البيانـــات وتحليلها تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر **الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التـــأجير التمـــويلي فـــي فلسطين؟)**

وللإجابة عن السؤال السابق فقد قامت الباحثة بتقسيم السؤال الرئيس إلى ثلاثة أســئلة فرعيـــة، وحساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ما أثر التخطيط الضريبي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين على الأداء المالي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور التخطيط الضريبي أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قـــد بلـــغ (4.09)، وبدرجة استجابة أوافق، إذ تؤكد عينة الدراسة هنا بأن التخطيط الاســـتثماري وإدارة الموجودات يحتل الميزة الأهم لدى الشركة في جوانب التخطيط الضريبي الأخرى، كمـــا تقـــوم الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي في الوقت المحدد، بالإضافة إلـــى أن شـــركات التـــأجير التمويلي في فلسطين تعمل على الاستفادة من عملية التقسيط وذلك بحســـب تعليمـــات ضـــريبة الدخل، أضف الى ذلك أن الشركات تلتزم وتمارس المزايا العامة التي منحها قـــانون ضـــريبة الدخل.

ومن وجهة نظر الباحثة يعتبر التخطيط الضريبي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد المتتالية والمتتابعة والمتكاملة، التي تقوم بتحليل الأوضاع المالية جميعها بالنسبة للشركات والمؤسسات والأفراد. ولكن هنا يكون التحليل ضريبي من ناحية الكفاءة الضريبية وليس تحليل مالي أو محاسبي، وعادة ما تدرس الخطة الضريبية نتائج الخطة المالية لدخل الأفراد، أو صافي الربح للمؤسسات. وجميع الإعفاءات الضريبية المتوفرة والخصومات التي حصلت عليها المؤسسات؛ من أجل تقليل الالتزام الضريبي إلى أقصى درجة ممكنة، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الرأسمالية، حيث يُعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى الأفراد والمؤسسات والشركات المالية والربحية إلى تحقيقه. وبشكل عام يرتبط التخطيط الضريبي بشكل أساسي بالتخطيط المالي، ويؤثر التخطيط الضريبي بدوره على المستقبل للمنشأة أو المؤسسة أو على مستقبل الأفراد، وذلك من خلال التحفيز النشاطات التجارية المنظمة أو النشاطات الفردية. ويعود السبب وراء ذلك بالمبالغ المالية التي يتم توفيرها نتيجة لاستخدام التخطيط الضريبي الناجح والفعّال. ومن خلال تقليل العبء الضريبي يتم توفير الكثير من المبالغ المالية وتوفير نسبة سيولة عالية في المؤسسات، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمارات المالي.

وبالاطلاع على الدراسات السابقة للبحث تبين أن هذه النتيجة تتفق ودراسة كل من: دراسة (إبراهيم،2012) بعنوان: "نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري دراسة ميدانية، توصلت الدراسة إلى أن هناك إثر للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات الاستثمار المتداول أسهمها في سوق رأس المال المصري.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ما أثر التحفيزات الجبائية لشركات التأجير التمويلي في فلسطين على الأداء المالي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور التحفيزات الجبائية أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (4.08) وبدرجة استجابة أوافق.

إذ كان هناك انسجام وتوافق في آراء عينة الدراسة حول أهمية التحفيزات الجبائية في مساعدة شركات التأجير التمويلي في فلسطين على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف، كما أنها تأثيرها يعتمد على حجم كل شركة، بالإضافة لتأثير التحفيزات الجبائية على الشركة عند اتخاذ قراراتها التمويلية، بالإضافة إلى أن التحفيزات الجبائية تؤثر على الشركة عند اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية، والتحفيزات الجبائية تساعد الشركة على التحكم في مخاطر الإفلاس والعسر المالي.

وترى الباحثة بأن التحفيزات الجبائية إحدى أدوات السياسية الجبائية التي تعدم وتوجه اقتصاد الدولة عن طريق منح الإعفاءات الضريبية لبعض الشركات ومعاملة الأرباح التي يعاد استثمارها معاملة تفضيلية، والسماح باعتماد معدلات امتلاك مرتفعة نسبياً لشركات معينة، وإجازة ترحيل الخسائر والتخفيض من المعدلات الضريبية إلى جانب مجموعة من الحوافز الجبائية الأخرى والتي تتعد وسيلة غير مباشرة لكي تتدخل الدولة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الوجهة التي تتفق مع أهدافها الإستراتيجية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة عيسى (2019) بعنوان: دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لافالي بالشلف، حيث بينت النتائج بأن التحفيز الجبائي يلعب دور مهم في الاستثمار السياحي، واتفقت مع دراسة مقراني (2016) بعنوان: مدى نجاعة التحفيزات الجبائية في توجيه السياسة العامة للدولة. واتفقت أيضاً مع دراسة السبتي (2017) بعنوان: دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة دراسة حالة مؤسسة مصغرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة الجبائية بما تتوفر عليه من أدوات من أهم السياسات المستخدمة في التأثير على المؤسسات المصغرة. وتمثلت أبرز أدوات التحفيز الجبائي المستخدمة في الجزائر لدعم نشاط المؤسسات المصغرة في تخفيضات جبائية تمس المعايير الجبائية النمطية كالإعفاءات الجبائية، التخفيضات الجبائية، تأجيل مواعيد الدفع.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ما أثر الإعفاءات الضريبية لشركات التأجير التمويلي في فلسطين على الأداء المالي؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور الإعفاءات الضريبية أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (4.41) وبدرجة استجابة أوافق بشدة.

حيث أفادت عينة الدراسة في هذا المحور بأن للإعفاءات الضريبية أثر على تخفيض حجم الطاقة غير المستعملة، والوصول بالشركة إلى استغلال كامل طاقتها المتاحة، كما أن الإعفاءات الضريبية تعتبر حافزا للشركة لزيادة الأنشطة خلال فترة الإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى أنه من خلال الإعفاءات الضريبية يتسع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة مستقبلاً، وهذا يساعد على تنوع النشاط الاقتصادي، أضف إلى ذلك فقد أجمع أفراد عينة الدراسة بأن الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل تساعد الشركة على سداد الضريبة بوقتها المناسب، كما أنها تساعد على تغطية نفقات شركات التأجير التمويلي، وتساعد على النهوض بالأداء المالي لشركات التأجير التمويلي، أما بالنسبة لمدة الإعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمار الفلسطيني فهي تعتبر حافزا لزيادة حجم رأس المال.

وترى الباحثة بأن الإعفاء الضريبي هو إعفاء من جميع أو بعض الضرائب التي تفرضها الدولة. عادة الإعفاء من الضرائب يقدم لفرد أو لمنظمة تقع ضمن فئة ترغب الحكومة في تشجيعها اقتصاديًا، مثل المنظمات الخيرية. عادة ما تهدف الإعفاءات الضريبية إلى تخفيض عبء الضرائب المفروضة على شريحة معينة من المجتمع بهدف العدالة أو لتعزيز نوع من النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض عبء الضرائب المفروضة على تلك المنظمات أو الأفراد المشاركة في هذا النشاط.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من النعماني وآخرون (2014) بعنوان: أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد قدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: وجود اثر للإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات

الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، و بالتالي فهي تؤثر على كل من صافي الدخل وحجم رأس المال وهيكل حقوق الملكية لهذه الوحدات، ودراسة لخضر (2007) بعنوان دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة، مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة للفترة 2003-2005، ومن أهم نتائج الدراسة: تؤثر الضريبة علي مختلف أنشطة المؤسسة سواء كان هذا التأثير مباشرا أو زير مباشر. تعتبر الضريبة متغيرا استراتيجياً يجب مراعاتها عند تحديد القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مجال الأداء المالي

أشارت النتائج المتعلقة بالأداء المالي بأن المتوسط الحسابي له قد بلغ (4.26) وبدرجة استجابة أوافق بشدة.

إذ أجابت عينة الدراسة على هذا المجال بانسجام وتوافق حول الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين، حيث يساعد الأداء المالي في عملية التطوير والتغيير في أعمال شركات التأجير التمويلي، كما يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية في شركات التأجير التمويلي، بالإضافة إلى أنى الأداء المالي يساعد في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في شركات التأجير التمويلي، وتطوير قدرات شركات التأجير التمويلي على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية، كما أفادت عينة الدراسة بان الأداء المالي لشركات التمويل، بالإضافة إلى أن الأداء المالي يساعد في إكساب العاملين في شركات التأجير التمويلي مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء، ويرفع كفاءة أداء شركات التأجير التمويلي.

وترى الباحثة أنه يعتبر تقييم أو قياس أداء الشركات أحد العناصر الأساسية لنظام الرقابة الإدارية، وأكثر مهام المحاسبة الإدارية أهمية وأكثرها صعوبة، لذا فإن النظام الفعال لقياس أداء العمليات التشغيلية يجب أن يتضمن مؤشرات أساسية لأداء، وهي مقاييس تتولى دراسة نشاط

الشركة ككل من وجهة نظر الزبائن، بهدف توفير تغذية عكسية لمساعدة أعضاء الشركة على تحديد القصور وفرص التحسين. وتساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الإستراتيجية للشركة، ومن ثم يجب أن يتضمن نظام قياس الأداء كال من مقاييس الأداء المالية، كما إنّه الداعم الأساسي لأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، بالإضافة إلى ذلك ترى الباحثة بأن إن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للمنظمة والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات منها: دراسة (صيام وقطيشات، 2007) بعنوان "تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، ودراسة الأغوات (2015) بعنوان: دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، دراسة حمادة (2020) بعنوان: الضريبة المؤجلة وأثرها على الأداء المالي في ضوء السياسات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ولم تختلف نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

قامت الباحثة باستخدام معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) على المتغير (الأداء المالي) كمتغير تابع، و(التخطيط الضريبي، التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الضريبية) كمتغيرات مستقلة، وقد كانت النتائج على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للواقع الضريبي (التخطيط الضريبي، التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الضريبية) على الأداء المالي

لشركات التأجير التمويلي في فلسطين) ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نمـــوذج الانحدار الخطي المتعدد، وكانت نتائج تحليل تباين الانحدار (ANOVA) وقد تبين وجود تأثير معنوي ذو دلالة عند مستوى (الواقع الضريبي) على (الأداء المالي).

نتائج فحص الفرضية الفرعية الأولى

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي علـــى الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين). ومن اجل فحص صحة الفرضية فقـــد تـــم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (25.5%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد جيدة، وبالتالي يمكن القول إن التخطـــيط الضـــريبي يؤثر بنسبة 25.5% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

وترى الباحثة بأن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة يعني ان هناك جملة من الوســـائل والأدوات التـــي يجب استخدامها ومن أهمها ضريبة الدخل، والتي تعبر أحد أهم الوسائل المستعملة من جميع الدول مهما كان مستواها الاقتصادي، إذ تستعمل الضريبة كوسيلة للتـــأثير علـــى الواقـــع الاقتصـــادي والاجتماعي والسياسي فجميع الدول تعمل على تكييف سياستها الضـــريبية مـــن أجـــل تشـــجيع المستثمرين وتوجيه مشاريعهم وكذلك دولة فلسطين حيث تقوم بتنظيم السياسة الضريبية من خلال اللوائح والقوانين الناظمة وتفرض الضريبة على الشركات المقيمة في فلســـطين، ومـــن ضـــمن السياسات التي تتخذها الدولة مع هذه الشركات هي التخطيط الضريبي.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (صيام وقطيشات، 2007) بعنوان: "تأثير قرارات التأجير التمـــويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، ودراسة (بلعـــاوي، صـــفاء،2005) بعنـــوان "النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي"، واتفقت أيضاً مع دراســـة (عبـــد الواحد وليد محمد،2016) بعنوان: "تحليل المعاملة الضريبية لنشاط التأجير التمويلي فـــي ضـــوء المعايير المحاسبية.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثانية

تبين أنه أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (32.9%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد جيدة، وبالتالي يمكن القول إن التحفيزات الجبائية يؤثر بنسبة 32.9% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

وترى الباحثة بأن التحفيزات الجبائية لها دور مهم في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات، إذ أنها تعمل على تحسين ربحية أصحاب المشاريع حيث تعمل تلك الامتيازات على تحقيق أكبر- عائد مالي للشركة بما يفضي إلى تعظيم الأرباح، كما أن التحفيزات الجبائية إجراءات اختيارية، بحيث تترك للأعوان الاقتصاديين حرية اختيار- الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي إجراء قانوني بحق هذه الشركات.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (بارود، احمد،2011) بعنوان: "معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية–دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين"، ودراسة (عثمان، بسام، 2011) بعنوان: "التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات النقل بالسكك الحديدية"، ودراسة (نمر، بشار2001) بعنوان: "عقد التأجير التمويلي طبيعته وآثاره.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاءات الضريبية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي

دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (41.8%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول إن الإعفاءات الضريبية تؤثر بنسبة 41.8% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

وترى الباحثة أن الإعفاءات الضريبية تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها على إيراد خاضع لها أصلاً في قوانين ها الضريبية، بمعنى آخر فإن ما كل هو معفي من الضريبة يكون خاضعاً لها أصلاً، أما ما يكون غير خاضع للضريبة فهو لا ما يدخل في نطاقها من الأساس، كما ترى الباحثة بأن الإعفاء الضريبي يحقق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالإعفاء الضريبي يهدف من الناحية الاقتصادية إلى تشجيع الاستثمار سواء الاستثمارات الأجنبية أو الوطنية، وأيضا يعمل على تنمية بعض القطاعات من أجل التنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية، فهو يعمل على إعادة توزيع الدخول بين الأفراد، والعمل على تنظيم النسل، أما في المجال السياسي فهو يعمل على توطيد الروابط والعلاقات الدبلوماسية، ومنع الازدواج الضريبي.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة النعماني وآخرون (2014) بعنوان: أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث كان من أبرز نتائجها وجود أثر للإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبالتالي فهي تؤثر على كل من صافي الدخل وحجم رأس المال وهيكل حقوق الملكية لهذه الوحدات.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات المستندة ضمنياً إلى النتائج السابقة، وقد كانت هذه التوصيات على النحو التالي:

1. ينبغي أن يصاحب سياسة التحفيز الجبائي رقابة مشددة على إدارة كافة الحوافز- الضريبية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وإلا ستصبح استنزافاً جديدا للموارد الضريبية للخزينة العمومية.

2. نشر تقرير سنوي من وزارة المالية يوضح حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة ماديا وأسماء الوحدات المستفيدة من هذه الإعفاءات.

3. العمل على تضمين قانون الضريبة في فلسطين نصوص خاصة لمعالجة أحكام عقد التأجير التمويلي.

4. ضرورة إخضاع عقد التأجير التمويلي لضريبة المبيعات لكونه خدمة عامة واعتبار قيمة الفاتورة المسددة هي واقعة الإثبات الضريبي، وليس قيمة العقد بالكامل.

ويمكن توضيح النتائج والتوصيات كما يلي:

نتائج فحص الفرضية الفرعية الأولى

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين). ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (50.5%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول إن التخطيط الضريبي يؤثر بنسبة 50.5% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثانية

تبين أنه أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (57.3%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن التحفيزات الجبائية يؤثر بنسبة 57.3% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

وتوصي بأن ينبغي أن يصاحب سياسة التحفيز الجبائي رقابة مشددة على إدارة كافة الحوافز-الضريبية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وإلا ستصبح استنزافاً جديدا للموارد الضريبية للخزينة العمومية، مع تشديد العقوبات الردعية ضد المكلفين المتحايلين الذين يستفيدون من الامتيازات دون احترام الشروط التي على أساسها منحت تلك الامتيازات.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاءات الضريبية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)، ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (64.6%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن التخطيط الضريبي يؤثر بنسبة 64.6% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

وتوصي بما يلي:

- يجب تقديم أساليب وأدوات السياسة الجبائية من تحفيزات وإعفاءات ضريبية لتشجيع الشركات لمدة محدودة مع ضرورة الالتزام بالمدة.
- العمل على تضمين قانون الضريبة في فلسطين نصوص خاصة لمعالجة أحكام عقد التأجير التمويلي.
- ضرورة إخضاع عقد التأجير التمويلي لضريبة المبيعات لكونه خدمة عامة واعتبار قيمة الفاتورة المسددة هي واقعة الإثبات الضريبي، وليس قيمة العقد بالكامل.

تفسير نتائج الفرضيات حسب رأي الباحثة:

تفسير نتائج الفرضية الأولى:

ترى الباحثة بأن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة يعني ان هناك جملة من الوسائل والأدوات التي يجب استخدامها ومن أهمها ضريبة الدخل، والتي تعبر أحد أهم الوسائل المستعملة من جميع الدول مهما كان مستواها الاقتصادي، إذ تستعمل الضريبة كوسيلة للتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فجميع الدول تعمل على تكييف سياستها الضريبية من أجل تشجيع المستثمرين وتوجيه مشاريعهم وكذلك دولة فلسطين حيث تقوم بتنظيم السياسة الضريبية من خلال اللوائح والقوانين الناظمة وتفرض الضريبة على الشركات المقيمة في فلسطين، ومن ضمن السياسات التي تتخذها الدولة مع هذه الشركات هي التخطيط الضريبي.

تفسير نتائج الفرضية الثانية:

ترى الباحثة بأن التحفيزات الجبائية لها دور مهم في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات، إذ أنها تعمل على تحسين ربحية أصحاب المشاريع حيث تعمل تلك الامتيازات على تحقيق أكبر- عائد مالي للشركة بما يفضي إلى تعظيم الأرباح، كما أن التحفيزات الجبائية إجراءات اختيارية، بحيث تترك للأعوان الاقتصاديين حرية اختيار- الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي إجراء قانوني بحق هذه الشركات.

تفسير نتائج الفرضية الثالثة:

ترى الباحثة أن الإعفاءات الضريبية تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض الضريبة وتحصيلها على إيراد خاضع لها أصلاً في قوانين ها الضريبية، بمعنى آخر فإن ما كل هو معفي من الضريبة يكون خاضعاً لها أصلاً، ما أما يكون غير خاضع للضريبة فهو لا ما يدخل في نطاقها من الأساس، كما ترى الباحثة بأن الإعفاء الضريبي يحقق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالإعفاء الضريبي يهدف من الناحية الاقتصادية إلى تشجيع

الاســـتثمار ســـواء الاســـتثمارات الأجنبية أو الوطنية، وأيضا يعمل على تنمية بعض القطاعـــات من أجل التنمية الاقتصادية، أمـــا من الناحية الاجتماعية، فهو يعمل على إعادة توزيع الدخول بين الأفراد، والعمل علـــى تنظـــيم النسل، أما في المجال السياسي فهو يعمل على توطيـــد الـــروابط والعلاقات الدبلوماســـية، ومنـــع الازدواج الضريبي.

المقترحات

1. إجراء دراسة بعنوان: المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلي.
2. إجراء دراسة بعنوان: تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات.
3. إجراء دراسة بعنوان: تحليل المعاملة الضريبية لنشاط التأجير التمويلي في ضوء المعـــايير المحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم الدسوقي، ابو الليل، **البيع بالتقسيط والبيوع الائتمانية الأخرى**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1984.

إبراهيم، نبيل، **نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق رأس المال المصري: دراسة ميدانية، جمعية الضرائب المصرية**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2012.

أبو حصوة، زياد أحمد ناصر، **عقد التأجير التمويلي، دراسة مقارنة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

أبو حصوة، زياد، **عقد التأجير التمويلي، دراسة مقارنة**، دار الرأي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

بارود، احمد توفيق، **معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية –دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين.** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية –غزة، 2011.

بلعاوي، صفاء عمر، **النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.

تعليمات رقم (1) لسنة (2016م) الخاصة بترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليها، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد (124).

الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد (4)، بتاريخ 2000/01/27.

الحجازي، عبير، **تمويل الاستثمارات في مجال النقل الجوي**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1994.

خليفة، محمد عبد العزيز "***المعالجة المحاسبية والضريبية لعقود التأجير التمويلية***"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس العدد 3.

دويدار، هاني محمد، **النظام القانوني للتأجير التمويلي، دراسة نقدية في القانون الفرنسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1994.

دويدار، هاني محمد، **النظام القانوني للتأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1998.

رضوان، فايز نعيم، **عقد الائتمان الإيجاري**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، 1994.

رضوان، فايز نعيم، **عقد التأجير التمويلي**، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، 1997م.

السبتي، سعيدان، **دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسة المصغرة دراسة حالة مؤسسة مصغرة**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، رسالة ماستر منشورة، الجزائر، 2017.

السنهوري، عبد الرازق أحمد، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، للبيع والمقايضة**، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

سيد، احمد مسيردي، **عقد التأجير التمويلي**، "**دراسة مقارنة**"، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

صيام وقطيشات، تأثير ق***رارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن***، **مجلة العلوم الإدارية**، المجلّد 34، العدد 1، الأردن، 2007.

عبد العزيز، شحادة الربيحات، **الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي**، رسالة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

عبد الواحد، وليد محمد، **تحليل المعاملة الضريبية لنشاط التأجير التمويلي في ضوء المعايير المحاسبية–مع دراسة تطبيقية**، جامعة حلوان، كلية التجارة، رسالة ماستر منشورة، 2016.

عثمان، بسام أحمد، ***التأجير التمويلي ودوره في تفعيل المشروعات بالسكك الحديدية***، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، العدد الثالث–2011.

عيسى، سماعين، ***دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لافالي بالشلف***، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 8 العدد 3، الجزائر، 2019.

قانون إصلاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسي2005

قانون التأجير التمويلي الفرنسي 1967

قدري، عبد الفتاح الشهاوي، **موسوعة التأجير التمويلي في التشريع والقانون**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

قديح، محمد محمود، **الطبيعة القانونية لعقد التأجير التمويلي** "**دراسة مقارنه** دار الجامعة الجديدة للنشر، 2018.

قرار بقانون رقم (6) لسنة (2014م) بشأن التأجير التمويلي

قرار بقانون رقم (6) لسنة (2014م) بشأن قانون التأجير التمويلي.

القلاب، بسام هلال، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

لخضر، يحيى، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة، مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–**

بســكرة للفتــرة 2003-2005، جامعة محمد بوضياف المسيلة، رسالة ماستر منشورة، الجزائر، 2007.

المادة رقم (5) من تعليمات رقم (1) لسنة (2016م)، لترخيص شركات التأجير التمويلي.

محمد برادة، غزيول، **عقد الائتمان الإيجاري على المنقولات بين "الفقــه والقضــاء"**، سلســلة المعارف التجارية، الجزء الثالث، دار نشر المعرفة، الرباط-المغرب-الطبعــة الأولــى، 1998.

محمود فهمي وآخرون، **التأجير التمويلي والجوانب القانونية والمحاســبية والتنظيميــة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

مصطفى، رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.

مقراني، احمد، **مدى نجاعة التحفيزات الجبائية في توجيه السياسة العامة للدولة**، جامعة اكلي محند أولحاج –البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، رسالة ماســتر منشورة، الجزائر، 2016.

موقع هيئة سوق رأس المال/قطاع التأجير التمويليhttps://www.pcma.ps

نادر، عبد العزيز شافي، **عقد الليزنغ "دراسة مقارنة"**، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

النعماني وآخرون، **أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجــة في بورصة فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلــد16، عــدد1، 2014.

نمر، بشار جمال، **عقد الإيجار التمويلي طبيعته وآثاره** دراسة نظريــة-جامعــة بيــر زيــت، فلسطين، 2001.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

الياس ناصيف، **العقود الدولية، "عقد الليزنغ" أو عقد التأجير التمويلي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

المراجع الأجنبية

AL-Shiab, Muhammad Salam,&Bawnih, Shamsi (2008) ***"Deteminants of Financial Leasing Develoment in Jordan*,**Studies in Business and Economic Journal,Qatar University,Vol14 No.2

Cook.T.A,and Curuk,(1996)*"Accounting in Turky with Reference to the Particular Problems of Leas Transaction*,**"**European accounting review**"**

الملاحق

ملحق (1) أسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	جهة العمل
1	أ. أريج عوض	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري– طولكرم– كلية الاقتصاد
2	أ. اسراء حسيبة	محاضر جامعة النجاح الوطنية– نابلس– كلية الاقتصاد
3	د. سامح عطعوط	محاضر جامعة النجاح الوطنية– نابلس– كلية الاقتصاد

ملحق (2) الاستمارة بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

الموضوع: استبيان

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية عنوانها" **أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية من جامعة النجاح الوطنية.**. ولتحقيق أغراض الدراسة، قامت الباحثة بإعداد استبانة معتمدةً على ما جاء في أدبيات الأبحاث، والدراسات السابقة، لذا يُرجى التكرم بالإجابة عنها، علمًا بأن البيانات هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسُتعامل بموضوعية وأمانة وسرية تامة.

شاكرة لكم حُسن تعاونكم

الباحثة

رغد مشاقي

أولاً: البيانات الشخصية

الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

المؤهل العلمي:

( ) ثانوية عامة ( ) دبلوم متوسط ( ) بكالوريوس

( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه

سنوات الخبرة:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5-10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

المسمى الوظيفي:

( ) مدير ( ) رئيس قسم ( ) موظف

ثانياً: فقرات أداة الدراسة، الرجاء وضع إشارة(X) في المكان المناسب

#	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المحور الأول: التخطيط الضريبي						
.1	تقوم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي في الوقت المحدد					
.2	تعمل الشركة على تنزيل الخسارة عن طريق إثباتها والتي نص عليها القانون الضريبي في الوقت المحدد					
.3	تعمل الشركة على الاستفادة من عملية التقسيط وذلك حسب تعليمات ضريبة الدخل					

#	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
.4	تلتزم وتمارس الشركة بالمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل					
.5	يقل العبء الضريبي على الشركات التي تلتزم وتمارس المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل					
.6	تقومالشركة بمسك حسابات أصولية ومنظمة حسب متطلبات قانون ضريبة الدخل					
.7	تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي ضمن المدة القانونية من كل سنة تجنباً لدفع غرامة تأخير الإقرار الضريبي					
.8	تعمل الشركة على الاستفادة من ميزة الحصول على الخصم التشجيعي في تقديم التقدير الذاتي دون الإضرار بمصالح الشركة					
.9	تحاول الشركة الاستفادة من عملية التقسيط التي يمنحها قانون ضريبة الدخل ولأعلى فترة ممكنة					
.10	تقوم الشركة بدفع ضريبة دخل الموظفين في نهاية المدة المحددة حتى لا تتحمل الشركة أي غرامات جراء ذلك					
.11	تقوم الشركة في حال تحقيق خسائر في أي سنة بترحيل هذه الخسائر إلى السنوات اللاحقة حسب قانون ضريبة الدخل					
.12	تقوم الشركة عند تحديد مبلغ المخصصات والاحتياطات باستغلال الحد الأعلى المسموح به ضريبياً لتحقيق وفورات ضريبية					

#	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
.13	يحتـــل التخطـــيط الاســـتثماري وإدارة الموجودات الميزة الأهم لدى الشركة فـــي جوانب التخطيط الضريبي الأخرى					
.14	تعمل الشركة على الاستفادة من ميزة سماح القانون بتنزيل الديون الهالكة مـــن ضـــمن المصاريف المقبولة ضريبياً					
.15	تقوم الشركة بالتخطيط ضريبياً من خـــلال قيمة الاستهلاك المسموح به					
المحور الثاني: التحفيزات الجبائية						
.1	تؤثر التحفيزات الجبائية على الشركة عنـــد اتخاذ قراراتها التشغيلية					
.2	تؤثر التحفيزات الجبائية على الشركة عنـــد اتخاذ قراراتها التمويلية					
.3	تؤثر التحفيزات الجبائية على الشركة عنـــد اتخاذ قراراتها الاستثمارية					
.4	عندما تتجنب المؤسسة الغرامات الجبائيـــة والعقوبات فإن هذا يكفي للتـــأثير بدرجـــة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة					
.5	التحفيزات الجبائية تعزز القـــدرات الماليـــة للشركة					
.6	يختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من شركة إلى أخرى حسب درجـــة التحفيزات الجبائية المقدمة لها					
.7	التحفيزات الجبائية تساعد الشـــركة علـــى التحكم في مخاطر الإفلاس والعسر المالي					
.8	تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي يعتمد على حجم كل شركة					

#	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
.9	التحفيزات الجبائية تساعد الشركة على تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف					
.10	التحفيزات الجبائية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية					
.11	التحفيزات الجبائية تؤدي إلى تحسين المردودية الإنتاجية في الشركة					
.12	التحفيزات الجبائية تهدف إلى تقليل الخطر الجبائي في الشركة					
.13	التحفيزات الجبائية تساعد على تخفيض معدلات الضرائب					
.14	إن اختيار الزمن المناسب لتنفيذ سياسة التحفيز تعتبر شرطا أساسيا لنجاحها					
.15	تقوم الشركة بتقييم الوفر الضريبي في تحديد نسبة الدين في الهيكل التمويلي					
المحور الثالث: الإعفاءات الضريبية						
.1	إن تطبيق القوانين والأنظمة الضريبية تؤدي إلى تحقيق أداء مالي جيد للشركات					
.2	تعمل الإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة					
.3	من خلال الإعفاءات الضريبية يتسع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة مستقبلاً، وهذا يساعد على تنوع النشاط الاقتصادي					
.4	يقوم مأمور التقدير باستبعاد أي معاملة إعفاء ضريبي يعتقد أنها تؤدي إلى تهرب ضريبي.					

#	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
.5	الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل تساعد الشركة على سداد الضريبة بوقتها المناسب					
.6	الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل تساعد الشركة على سداد الضريبة بوقتها المناسب					
.7	تساعد الإعفاءات الضريبية على تطوير عمل الشركة					
.8	نصوص الإعفاءات الواردة في القانون الضريبي مناسبة لعمل شركات التأجير التمويلي					
.9	تساعد الإعفاءات الضريبية الواردة في القانون الضريبي على تغطية نفقات شركات التأجير التمويلي					
.10	تساعد الإعفاءات الضريبة على النهوض بالأداء المالي لشركات التأجير التمويلي					
.11	مدة الإعفاءات الضريبية التي يمنحها قانون الاستثمار الفلسطيني تعتبر حافزا لزيادة حجم رأس المال					
.12	يعتبر ربط مدة الإعفاءات الضريبية الممنوحة حسب حجم رأس المال حافزا لزيادة رأس المال للاستفادة من هذه الإعفاءات					
.13	الإعفاءات الضريبية تعتبر حافزا للشركة لزيادة الأنشطة خلال فترة الإعفاء الضريبي					
.14	للإعفاءات الضريبية أثر على تخفيض حجم الطاقة غير المستعملة، والوصول بالشركة إلى استغلال كامل طاقتها المتاحة					

#	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
الأداء المالي						
.1	يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية في شـــركات التأجير التمويلي					
.2	يساعد الأداء المالي في عمليـــة التطـــوير والتغيير في أعمال شركات التأجير التمويلي					
.3	يساهم الأداء المالي على رفـــع كفـــاءة أداء شركات التأجير التمويلي					
.4	يساعد الأداء المالي في إكساب العاملين في شركات التأجير التمويلي مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء					
.5	يساعد الأداء المالي فـــي تطـــوير قـــدرات شركات التأجير التمويلي علـــى التخطـــيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية					
.6	يساعد الأداء المالي في تسهيل عمليـــة اتخـــاذ القرارات الإستراتيجية في شـــركات التـــأجير التمويلي					
.7	يساعد الأداء المالي على وضـــع أهـــداف واضحة وقابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد					
.8	يساهم الأداء المالي في تحسين فاعلية التخطيط الضريبي والاستفادة من الإعفاءات الضريبية					
.9	يساعد الأداء المالي في تخفـــيض تكـــاليف شركات التأجير التمويلي					
.10	نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع فـــي بداية كل سنة للاستفادة منها للسنة التالية					
.11	تطبق نتائج الأداء المالي في الواقع العملـــي لشركات التأجير التمويلي بكافة تفاصيلها					

"**شكراً لحسن تعاونكم**"

ملحق (3) التحليل الإحصائي

تحليل إحصائي بعنوان

(أثر الواقع الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)

- **خصائص عينة الدراسة (متغيرات الدراسة المستقلة)**

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	37	39.4	39.4	39.4
	علوم مالية ومصرفية	23	24.5	24.5	63.8
	إدارة أعمال	13	13.8	13.8	77.7
	أخرى	21	22.3	22.3	100.0
	Total	94	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوية عامة	8	8.5	8.5	8.5
	دبلوم متوسط	17	18.1	18.1	26.6
	بكالوريوس	30	31.9	31.9	58.5
	دبلوم عالي	14	14.9	14.9	73.4
	ماجستير	19	20.2	20.2	93.6
	دكتوراه	6	6.4	6.4	100.0
	Total	94	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	17	18.1	18.1	18.1

من 10-5 سنوات	48	51.1	51.1	69.1
أكثر من 10 سنوات	29	30.9	30.9	100.0
Total	94	100.0	100.0	

المسمى الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير	24	25.5	25.5	25.5
	رئيس قسم	24	25.5	25.5	51.1
	موظف	46	48.9	48.9	100.0
	Total	94	100.0	100.0	

- **وصف أسئلة الدراسة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:**

1. التخطيط الضريبي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1A	94	2.00	5.00	4.2128	.74592
Q2A	94	2.00	5.00	4.1489	.80265
Q3A	94	2.00	5.00	4.2128	.68584
Q4A	94	2.00	5.00	4.2128	.76020
Q5A	94	2.00	5.00	4.1064	.94434
Q6A	94	2.00	5.00	4.1170	.86579
Q7A	94	2.00	5.00	4.1277	.93019
Q8A	94	2.00	5.00	4.0851	.79865
Q9A	94	3.00	5.00	4.1383	.66561
Q10A	94	1.00	5.00	3.9787	1.09720
Q11A	94	2.00	5.00	3.8191	1.08720
Q12A	94	2.00	5.00	3.9787	.86731
Q13A	94	2.00	5.00	4.2872	.87526
Q14A	94	2.00	5.00	4.0213	.90374
Q15A	94	2.00	5.00	3.9362	.87754
المحور الأول : التخطيط الضريبي	94	3.07	4.80	4.0922	.38640
Valid N (listwise)	94				

2. التحفيزات الجبائية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1B	94	3.00	5.00	4.2021	.72705
Q2B	94	2.00	5.00	4.2128	.86599
Q3B	94	2.00	5.00	4.1596	.76627
Q4B	94	1.00	5.00	4.0957	.85596
Q5B	94	2.00	5.00	3.8723	.91855
Q6B	94	2.00	5.00	4.0638	.99254
Q7B	94	2.00	5.00	4.0319	.87316
Q8B	94	3.00	5.00	4.3511	.72893
Q9B	94	3.00	5.00	4.4043	.67711
Q10B	94	2.00	5.00	4.0851	.92352
Q11B	94	2.00	5.00	4.1170	.91412
Q12B	94	2.00	5.00	4.1064	.87336
Q13B	94	2.00	5.00	3.8511	1.07721
Q14B	94	2.00	5.00	3.6702	1.13959
Q15B	94	2.00	5.00	4.0000	.89202
المحور الثاني : التحفيزات الجبائية	94	3.20	4.93	4.0816	.43985
Valid N (listwise)	94				

3. الإعفاءات الضريبية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1C	94	3.00	5.00	4.3404	.64846
Q2C	94	2.00	5.00	4.0426	.80208
Q3C	94	3.00	5.00	4.5000	.66801
Q4C	94	3.00	5.00	4.4468	.61552
Q5C	94	3.00	5.00	4.4894	.52353
Q6C	94	3.00	5.00	4.2340	.64634
Q7C	94	2.00	5.00	4.4468	.82458
Q8C	94	3.00	5.00	4.2021	.64890
Q9C	94	3.00	5.00	4.4574	.56158
Q10C	94	3.00	5.00	4.4149	.53701
Q11C	94	3.00	5.00	4.3617	.50484
Q12C	94	3.00	5.00	4.3830	.56997

Q13C	94	3.00	5.00	4.6915	.48696
Q14C	94	3.00	5.00	4.7447	.48496
المحور الثالث : الإعفاءات الضريبية	94	3.50	4.93	4.4111	.28159
Valid N (listwise)	94				

- **الواقع الضريبي**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المحور الأول : التخطيط الضريبي	94	3.07	4.80	4.0922	.38640
المحور الثاني : التحفيزات الجبائية	94	3.20	4.93	4.0816	.43985
المحور الثالث : الإعفاءات الضريبية	94	3.50	4.93	4.4111	.28159
الواقع الضريبي	94	3.48	4.89	4.1950	.32253
Valid N (listwise)	94				

4. الأداء المالي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1D	94	4.00	5.00	4.5106	.50257
Q2D	94	3.00	5.00	4.5745	.61328
Q3D	94	3.00	5.00	4.2553	.46226
Q4D	94	3.00	5.00	4.3085	.50856
Q5D	94	3.00	5.00	4.4362	.51969
Q6D	94	4.00	5.00	4.4787	.50223
Q7D	94	3.00	5.00	4.3511	.52276
Q8D	94	2.00	5.00	4.0000	.95038
Q9D	94	2.00	5.00	4.0106	1.05234
Q10D	94	2.00	5.00	3.7553	.94682
Q11D	94	2.00	5.00	4.1915	.85856

الأداء المالي	94	3.09	4.91	4.2611	.35728
Valid N (listwise)	94				

المجال الكلي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الواقع الضريبي	94	3.48	4.89	4.1950	.32253
الأداء المالي	94	3.09	4.91	4.2611	.35728
المجال الكلي	94	3.38	4.85	4.2115	.30758
Valid N (listwise)	94				

فحص الفرضيات

1. **فحص الفرضية الأولى والتي تنص على:** (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للواقع الضريبي (التخطيط الضريبي، التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الضريبية) على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي المتعدد) (Multiple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.686[a]	.471	.453	.26423

a. Predictors: (Constant), المحور الثالث :الإعفاءات الضريبية ,المحور الأول :التخطيط الضريبي ,المحور الثاني : التخطيط الضريبي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.588	3	1.863	26.678	.000[b]
	Residual	6.284	90	.070		
	Total	11.872	93			

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), المحور الأول :التخطيط الضريبي, المحور الثاني :التخطيط الضريبي, المحور الثالث :الإعفاءات الضريبية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.637	.435		1.466	.146
المحور الأول :التخطيط الضريبي	.059	.103	.064	.579	.564
المحور الثاني :التخطيط الضريبي	.204	.092	.251	2.215	.029
المحور الثالث :الإعفاءات الضريبية	.578	.128	.455	4.506	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي

2. فحص الفرضية الثانية والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الضريبي على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.505[a]	.255	.247	.30997

a. Predictors: (Constant), المحور الأول :التخطيط الضريبي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.032	1	3.032	31.556	.000[b]
	Residual	8.840	92	.096		
	Total	11.872	93			

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), المحور الأول :التخطيط الضريبي

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.349	.342		6.870	.000
المحور الأول :التخطيط الضريبي	.467	.083	.505	5.617	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي

3. **فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على:** (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحفيزات الضريبية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.573[a]	.329	.321	.29431

a. Predictors: (Constant), المحور الثاني :التحفيزات الجبائية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.903	1	3.903	45.059	.000[b]
	Residual	7.969	92	.087		
	Total	11.872	93			

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), المحور الثاني :التحفيزات الجبائية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.360	.285		8.287	.000
المحور الثاني : التحفيزات الجبائية	.466	.069	.573	6.713	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي

4. **فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على:** (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإعفاءات الضريبية على الأداء المالي لشركات التأجير التمويلي في فلسطين)

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.646[a]	.418	.411	.27416

a. Predictors: (Constant), المحور الثالث :الإعفاءات الضريبية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.957	1	4.957	65.947	.000[b]
	Residual	6.915	92	.075		
	Total	11.872	93			

a. Dependent Variable: الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), المحور الثالث :الإعفاءات الضريبية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.645	.446		1.445	.152
المحور الثالث :الإعفاءات الضريبية	.820	.101	.646	8.121	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي

- **ثبات أداة الدراســة**

.1

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	94	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	94	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.710	15

.2

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	94	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	94	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.779	15

.3

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	94	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	94	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.707	14

.4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	94	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	94	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.880	44

.5

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	94	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	94	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.705	11

.6

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	94	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	94	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.900	55

- **صدق الاتساق الداخلي**

1.

Correlations

		المحور الأول :التخطيط الضريبي
Q1A	Pearson Correlation	.461
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q2A	Pearson Correlation	.480
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q3A	Pearson Correlation	.453
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q4A	Pearson Correlation	.367
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q5A	Pearson Correlation	.228
	Sig. (2-tailed)	.027
	N	94
Q6A	Pearson Correlation	.550
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q7A	Pearson Correlation	.589
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94

Q8A	Pearson Correlation	.411
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q9A	Pearson Correlation	.329
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	94
Q10A	Pearson Correlation	.277
	Sig. (2-tailed)	.007
	N	94
Q11A	Pearson Correlation	.434
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q12A	Pearson Correlation	.579
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q13A	Pearson Correlation	.523
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q14A	Pearson Correlation	.466
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q15A	Pearson Correlation	.607
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94

.2

Correlations

		المحور الثاني : التخطيط الضريبي
Q1B	Pearson Correlation	.277
	Sig. (2-tailed)	.007

	N	94
Q2B	Pearson Correlation	.289
	Sig. (2-tailed)	.005
	N	94
Q3B	Pearson Correlation	.501
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q4B	Pearson Correlation	.666
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q5B	Pearson Correlation	.384
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q6B	Pearson Correlation	.661
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q7B	Pearson Correlation	.378
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q8B	Pearson Correlation	.663
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q9B	Pearson Correlation	.589
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q10B	Pearson Correlation	.464
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q11B	Pearson Correlation	.500
	Sig. (2-tailed)	.000

	N	94
Q12B	Pearson Correlation	.449
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q13B	Pearson Correlation	.530
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q14B	Pearson Correlation	.512
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q15B	Pearson Correlation	.603
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94

.3

Correlations

		المحور الثالث : الإعفاءات الضريبية
Q1C	Pearson Correlation	.458
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q2C	Pearson Correlation	.534
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q3C	Pearson Correlation	.463
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q4C	Pearson Correlation	.577
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q5C	Pearson Correlation	.616

	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q6C	Pearson Correlation	.407
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q7C	Pearson Correlation	.507
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q8C	Pearson Correlation	.469
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q9C	Pearson Correlation	.425
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q10C	Pearson Correlation	.541
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q11C	Pearson Correlation	.234
	Sig. (2-tailed)	.023
	N	94
Q12C	Pearson Correlation	.439
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q13C	Pearson Correlation	.313
	Sig. (2-tailed)	.002
	N	94
Q14C	Pearson Correlation	.400
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94

.4

Correlations

		الأداء المالي
Q1D	Pearson Correlation	.567
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q2D	Pearson Correlation	.397
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q3D	Pearson Correlation	.279
	Sig. (2-tailed)	.007
	N	94
Q4D	Pearson Correlation	.520
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q5D	Pearson Correlation	.607
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q6D	Pearson Correlation	.641
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q7D	Pearson Correlation	.441
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q8D	Pearson Correlation	.613
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q9D	Pearson Correlation	.463
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94

Q10D	Pearson Correlation	.517
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94
Q11D	Pearson Correlation	.677
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	94

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Impact of Taxation Reality on the Performance of Financial Leasing Companies in Palestine

By
Raghad Kamel Tawfiq Mashaqi

Supervisor
Dr. Muhammad Sharaga
Dr. Sameh Atout

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

Impact of Taxation Reality on the Performance of Financial Leasing Companies in Palestine

By
Raghad Kamel Tawfiq Mashaqi
Supervisor
Dr. Muhammad Sharaga
Dr. Sameh Atuot

Abstract

This study aimed to identify what is the impact of the tax reality on the financial performance of financial leasing companies in Palestine. This study used the descriptive and analytical method to arrive at its results, and the researcher distributed (100) questionnaires to the study sample consisting of (10) Palestinian financial leasing companies. The data after collecting (94) questionnaires suitable for statistical analysis, so that the study reaches its conclusion at the end of the study, the most important of which is that investment planning and asset management occupies the most important advantage of the company in other aspects of tax planning, and the company also provides self-assessment statements on time, in addition to the fact that companies Financial leasing in Palestine works on benefiting from the installment process according to the income tax instructions, in addition to that companies are committed to and exercise the public benefits granted by the income tax law, and the effect of tax incentives on the company when making its financing decisions, in addition to the fact that tax incentives affect the company when Making its operational and investment decisions, and tax incentives help the company to control the risks of bankruptcy and financial hardship, and the most important recommendations made by the researcher are J that the fiscal

stimulus policy should be accompanied by tight control over the management of all tax incentives in order to achieve the desired goals, otherwise it will become a new drain on the tax resources of the public treasury, with tightening deterrent penalties against fraudulent taxpayers who benefit from the privileges without respecting the conditions on the basis of which these privileges were granted., The methods and tools of the tax policy, including incentives and tax exemptions, must be provided to encourage companies for a limited period, with the necessity to adhere to the period.